الفصل الثالث

السياسة التعليمية في الجزائر

— 1 —

«إنكم إذا سعيتم إلى إستمالة الأهالي بواسطة التعليم وبما تسدون اليهم من إحسان تكونون قد قدمتم بعملكم هذا خدمة جليلة لفرنسا، فليس في وسع فرنسا أن تنجب من الأطفال ما يكفيها لتعمير الجزائر، ولذلك فمن الضروري الاستعاضة عن ذلك بفرنسة مليونين من أبناء البربر الخاضعين لسلطتنا. واصلوا عملكم بحنكة ودربة وحيطة، ولكم مني التأييد، وفي إمكانكم أن تعتمدوا علي كل الإعتماد».

ذلك ما خاطب به الأمرال كيدون، الوالي الفرنسي على الجزائر، الآباء البيض سنة 1871. (الآباء البيض: منظمة تبشيرية فرنسية كانت تعمل من أجل تنصير البربر في الجزائر وتونس). لقد كان هدف تنصير أبناء البربر في الجزائر(= «القبائل» سكان الجبال)، بواسطة نشر اللغة الفرنسية والقيام ب «الأعمال الخيرية»، ثابتا من ثوابت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ احتلالها لها سنة 1830 إلى حدود الحرب العالمية الثانية. لقد خطط الإستعماريون الفرنسيون غير «العلمانيين» لـ «تنصير البربر» بشمال إفريقيا كي يسهل إلحاقها نهائياً بفرنسا (كان الذين يتكلمون اللهجات البربرية آنذاك نحو 30٪ من سكان الجزائر و 40٪ من سكان المغرب وأقل من 10٪ من سكان تونس. لقد تغير الوضع اليوم).

ولكن الجزائر، مثلها مثل المغرب لم يكن جميع سكانها من الذين كان الإستعمار الفرنسي يصنفهم ضمن «البربر»، أي سكان الجبال الذين يتكلمون اللهجات الأمازيغية ـ ومعظمهم يتكلم العامية العربية أيضا ـ بل كان هناك أيضا «العرب» وهم الذين لا يتكلمون اللهجات الأمازيغية ومعظمهم قد استعربوا). وقد إنقسم الاستعماريون الفرنسيون بشأن نشر التعليم في صفوف «العرب» في الجزائر إلى فريقين: رجال الإدارة من جهة، والمعمرون من جهة أخرى. أما رجال الإدارة فكانوا يرون أنه من الضروري تكوين نخبة من الجزائريين يتقنون الفرنسية ليكونوا

وسطاء مع الأهالي. وأما المعمرون فكان رأيهم أن تعليم الجزائريين سيعمل على إيقاظهم مما سيدفعهم إلى المطالبة بالإستقلال. وهكذا لاحظ أحد الكتاب الفرنسيين بخصوص التعليم في الجزائر في العقود الإولى من الاحتلال أن التربية في شكلها الفرنسي كانت موضوع عناية من لدن السلطات الحكومية والادارية، غير أن الجهود تقتصر على إيجاد نخبة استعمارية صغيرة معدة ومقبولة كي يتخذ منها همزة وصل بين السلطة السياسية الجديدة والجماهير الاسلامية ولكي يجعلوا منها دعاة لاستعمار أجنبي وثقافة دخيلة. لكن هذه المحاولات باءت بالفشل ولو في مرحلتها هذه، فقد كانت تصطدم بمعارضة المعمرين وسوء فهمهم لها، أولئك الذين لم يكونوا يرون أي جدوى في بذل مجهود مالي يستفيد منه سكان كانوا يعدونهم مهزومين». لقد كان الرأي السائد في أوساط المعمرين هوتجنب تشييد المدارس «لهذه الجموع من المتسولين» ذلك لأنه «إذا تم تعميم التعليم ونشر الثقافة ـ في الجزائر ـ فسرعان ما سيهب الأهالي لينادوا جميعا: الجزائر للعرب».

وإذا كان موقف هؤلاء المعمرين قد نظر إليه من جانب السلطات الحاكمة على أنه موقف «غير عملي» لحاجة الإدارة الفرنسية إلى «وسطاء» بينها وبين الأهالي فإنه قد نجح في جعل عملية نشر التعليم تسير ببطء شديد خلال القرن الماضي وإلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما أعدت السلطات الإستعمارية مخططا للتعليم في الجزائر عام 1944، تلاه مخطط آخر عام 1958 (= خمس سنوات قبل الاستقلال). وهكذا يمكن التمييز في السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر بين ثلاث مراحل: 1830 ـ 1943/1944 ـ 1957/1958 ـ 1962(سنة استقلال الجزائر). فلنقل كلمة موجزة عن كل واحدة من هذه المراحل:

بخصوص المرحلة الإولى تشير الإحصائيات إلى أن عدد التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية التي أنشأتها فرنسا لم يكن يتجاوز 10.000 تلميذ سنة 1890 أي بنسبة 1،73٪ من مجموع البالغين سن التمدرس، وذلك بعد مرور 60 سنة على الوجود الفرنسي بالجزائر. أما بعد 1890 فقد إرتفعت وتائر نشر التعليم بين أبناء الجزائريين، إرتفاعا نسبيا، كما يتضح من الأرقام التالية: 33.397 تلميذ جزائري في الإبتدائي سنة 1900 (أي بنسبة تمدرس 3،4٪)، ثم 49.000 تلميذ سنة 1918 (بنسبة 5،7٪) ثم 60.644 سنة 1929 (بنسبة 6٪، بعد مرور قرن على

إحتلال الجزائر) وارتفع عدد التلاميذ الجزائريين إلى 155.117 سنة 1940. هذا على صعيد الإبتدائي، أما على صعيد الثانوي والعالي فإن أعداد الجزائريين كانت هزيلة جدا: 84 تلميذاً في الثانوي قبل سنة 1900 و 445 سنة 1920. ولم يكن عدد الحاصلين على الباكالوريا يتجاوزن آنذاك 34 جزائرياً، بينما لم يكن عدد الطلبة الجزائريين في الجامعة يتجاوز 47 طالبا وقد حصل منهم على الليسانس ـ الإجازة ـ 12 طالبا.

أما لغة التعليم فقد كانت الفرنسية وحدها. أما اللغة العربية فكانت مغيبة تماما، ولم تكن تدرس إلا في ثلاثة مدارس، كلغة أجنبية، وكانت هذه المدارس ملحقة بالمرحلة الثانوية ومهمتها تكوين المترجمين والموظفين الإداريين الوسطاء. على أن محاربة اللغة العربية لم يكن عملا مقصورا على المدارس التي أنشأتها فرنسا وحدها بل لقد إمتدت إلى الكتاتيب القرآنية التي كانت منتشرة بالجزائر. لقد أصدرت السلطات الإستعمارية عام 1904 قانونا يجعل فتح الكتاتيب القرآنية خاضعا للحصول على رخصة، ولم تكن هذه الرخصة تمنح إلا بمقدار وبشرط أن يقتصر معلم الكتاب على تحفيظ القرآن لا غير. على أن العربية قد حافظت بمواقع لها في المساجد وكثير من الزوايا.

وكرد فعل على السياسة الاستعمارية الفرنسية هذه قامت «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» الشهيرة التي تأسست عام 1931 (بعد مرور قرن على الإحتلال) وكان شعارها الاسلام، العروبة، الجزائر. وكان أول رئيس لها هو الشيخ عبد الحميد بن باديس (1889 ـ 1940) ثم خلفه الشيخ البشير الإبراهيمي في رئاستها (إلى سنة 1956). وقد ركزت الجمعية نشاطها على مقاومة التبشير وسياسة الفرنسة والإدماج فعملت على نشر اللغة العربية والثقافة الاسلامية بالإضافة إلى محاربة الفكر الخرافي (= سلفية محمد عبده). وقد قامت هذه الجمعية بدور كبير في الحفاظ على عروبة الجزائر، فعلاوة على نشاطها في المساجد وبواسطة النشرات والصحف التي كانت تصدرها عملت أيضا على تأسيس المدارس العربية الحرة للبنين والبنات في مختلف المناطق كما إهتمت بتنظيم الشباب في نواد إسلامية.

وأمام نمو واتساع نشاط هذه الجمعية أخذت السلطات الاستعمارية في محاربتها وتضييق الخناق عليها فأصدرت بتاريخ 1938/7/8 قرارا يمنع أي شخص من

تأسيس مدرسة إلا برخصة خاصة من إدارة الاحتلال، وبموجب هذا القانون تم إغلاق عدد كبير من المدارس العربية وتقديم عدد من أصحابها إلى المحاكمة. وكان وزير الداخلية الفرنسي قد أصدر سنة 1933 قرارا يقضي باعتبار اللغة العربية لغة أجنبية ويمنع الخطب والوعظ في المساجد على غير الموظفين في الادارة الفرنسية. ومع ذلك إستطاعت جمعية العلماء زرع وسائل المقاومة للسياسة التعليمية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بإنشائها للمدارس الحرة العربية التي ستعرف إنتشارا مهما خلال المرحلة الثانية من مراحل السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر.

كانت المرحلة الثانية هذه نتيجة للضغط الذي مارسته القوى الوطنية الجزائرية على السلطات الاستعمارية، ونتيجة أيضا لظروف الحرب العالمية الثانية. وهكذا أعدت الادارة الفرنسية عام 1944 مخططا تعليميا كان من أبرز أهدافه بناء 20.000 حجرة دراسية على مدى 20 سنة بقصد استيعاب 1.000.000 تلميذ جزائري سنة 1965. ومع أن تنفيذ هذا المخطط قد سار بوتائر بطيئة فقد أسفر عن تقدم محسوس في حجم التعليم إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية 2.068 مدرسة عام 1950 كان يرتادها نحو 177.000 تلميذ جزائري و 130.000 تلميذ فرنسي، أما المؤسسات الثانوية فقد بلغ عددها في السنة نفسها 44 مؤسسة تضم 2.734 تلميذاً جزائريا و 20.658 تلميذا فرنسيا. أما بخصوص التعليم العالي فقد كانت هناك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر وكان عدد طلابها سنة 1950 يبلغ 306 طالبا جزائريا مقابل 4.280 طالبا فرنسيا وأوروبيا... أما في سنة 1954 ـ 1955، سنة إندلاع الثورة الجزائرية، فقد بلغ عدد الأطفال الجزائريين في المدارس الابتدائية 322.700 تلميذ (بنسبة تمدرس 20٪) وبلغ عددهم في الثانوي العام 6.260 تلميذا وفي الثانوي المهني والتقني 5.702 تلميذا أما في العالي فلم يكن عدد الجزائريين يتجاوز 589 طالبا. وعلى العموم كانَ طفل جزائري واحد من عشرة أطفال يجد طريقه إلى المدرسة، وكانت هذه النسبة في البنين 1 من 5 وفي البنات 1 من 16. ومع ذلك فقد بقيت نسبة الأمية مرتفعة جدا: 94٪ (لابد من الاشارة إلى أن النسب المذكورة قد عرفت إنخفاضا بعد قيام الثورة سنة 1954 لتعرف إرتفاعا نسبيا بعد سنة 1958 كما سنرى). هذا عن التلاميذ والطلاب سنة 54 ـ 1955. أما عن حصيلة التعليم الفرنسي في الجزائر في السنة نفسها فتتمثل في نخبة «مفرنسة»

(درست بالفرنسية ولا تعرف العربية إلا نادرا) موزعة على الشكل التالي: 354 محاميا أو وكيل محام، 28 مهندسا، 185 أستاذا في الثانوي، 165 طبيبا وصيدليا.

هذا عن التعليم الذي أقامته السلطات الفرنسية، أما التعليم العربي الحر الذي أنشأته جمعية العلماء، وساهمت في نشره قوى وطنية أخرى، فقد بلغت مدارسه 181 مدرسة سنة 1954 (منها 58 ثانوية) تضم نحو 40.000 تلميذ. وبما أن السلطات الفرنسية لم تكن لتسمح بإنشاء تعليم عربي حر فقد كان تلاميذ تلك المدارس يلتحقون بتونس والمغرب والقاهرة: في سنة 1954 كان بالزيتونة نحو 1.000 طالب جزائري وفي القرويين نحو 120 وفي الأزهر نحو 150، وكان بالجامعات الفرنسية 589 طالبا جزائريا.

وهكذا نرى أنه رغم الحصار الذي ضربته فرنسا على اللغة العربية والثقافة العربية الاسلامية فإن نخبة معربة أخذت تتكون بوتائر سريعة إبتداء من الحرب العالمية الثانية إلى جانب النخبة «المفرنسة» التي كان يفرزها التعليم الفرنسي بالجزائر. وسيكون لهذا الإنقسام اللغوي الثقافي في صفوف النخبة المتعلمة بالجزائر أثر كبير على الوضعية التعليمية والثقافية في الجزائر المستقلة كما سنرى.

أما المرحلة الثالثة من مراحل تطور السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر فتمتد من 1958 إلى 1962 سنة إستقلال الجزائر. ففي سنة 1958 قامت فرنسا بإعداد مخطط للتنمية (مخطط قسنطينة) يعطي أهمية خاصة لقطاع التعليم. لقد نص المخطط المذكور على إنشاء 1800 وظيفة تعليم سنويا لمدة ثماني سنوات وبناء 2025 حجرة. وقد أدى تطبيق هذا المخطط إلى إرتفاع عدد التلاميذ الجزائريين المسلمين من نحو 600.000 سنة 1959 إلى 1.010.000 سنة 1962. وقد تم التغلب على الحاجيات من المعلمين بقبول حاملي الشهادة الإعدادية في مدارس المعلمين (بدل الباكالوريا). أما في الثانوي فقد بلغ عدد التلاميذ الجزائريين المسلمين 36.000 عام 1962 مقابل 10.200 تلميذ سنة 1959. وأولى المخطط أهمية كبرى للتعليم التقني الشيء الذي جعل عدد التلاميذ الجزائريين المسلمين ينتقل من 11.000 عام 1959 إلى 21.000 عام 1962. أما بالنسبة للتعليم العالي فقد أنشئت جامعتان جديدتان واحدة في قسنطينة والأخرى في وهران وذلك عام 1961 (السنة الأخيرة

للإستعمار الفرنسي في الجزائر)، غير أن عدد الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بهما لم يكن يتجاوز 300 في المجموع.

ومهما يكن فإن مخطط 1958 الذي أريد منه «سحب البساط» - كما يقال - من تحت أقدام الثورة الجزائرية قد جاء متأخرا جدا، بل جاء بعد فوات الأوان. لقد بلغت الثورة الجزائرية أوجها بين 1958 و 1962. أما «الإنتفاخ» الذي أحدثه هذا المخطط في ميدان التعليم فلم يعمل في الحقيقة إلا على تعقيد المشكل كما سنرى بعد قليل. أما الآن فلنختم هذه الفقرة بإبراز النتائج العامة للسياسة التعليمية التي سلكتها فرنسا في الجزائر.

لقد فشلت السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت ترمي في جانب منها إلى تنصير قسم من السكان وفرنسة الجزائريين جميعا وإدماجهم في فرنسا، ولكنها نجحت بالمقابل في حرمان قسم كبير وواسع من المثقفين الجزائريين من اللغة العربية وثقافتها. وكما رأينا فقد كان رد الفعل الوطني بقيادة جمعية العلماء هو إنشاء مدارس عربية حرة تخدم مقومات الشخصية الجزائرية وفي مقدمتها اللغة العربية من جهة، وإيفاد مجموعات من الشباب الجزائري إلى الزيتونة والقرويين والأزهر والجامعات العصرية في المشرق العربي، وكانت النتيجة أن أصبحت الجزائر تتوفر على عدد لابأس به من المثقفين ثقافة عربية إسلامية، تقليدية أو عصرية، يجهل معظمهم اللغة الفرنسية ولا يعرفون من الثقافة الفرنسية والأوروبية عامة الا ما أمكنهم الإطلاع عليه من خلال الكتابات والترجمات العربية. وإذا كانت حرب التحرير التي دامت ثماني سنوات قد مكنت من تحقيق نوع من التفاهم والتواصل بين هاتين الفئتين من المثقفين، خصوصا على مستوى القيادة، فإن الواقع الثقافي في الجزائر غداة الاستقلال برز مطبوعا بانقسام النخبة المسيرة إلى «مفرنسين» (فرانكوفونيين: ناطقين باللغة الفرنسية وحدها) و «معربين» (أرابوفونيين: ناطقين باللغة العربية).

يصف أحد المثقفين الجزائريين «المفرنسين»، وكان وزيرا، الواقع الذي تحدثنا عنه أعلاه فكتب يقول (بالفرنسية): «لقد كان التعليم في الجزائر، خلال الإستعمار الفرنسي - ذا طابع ثنائي متعارض وغير متكامل بين الفرنسية والعربية، وكان عدم ملاءمته أمرا واضحا، سواء من حيث المضمون أو من حيث الشكل، في نمطي التعليم كليهما. ولم يكن يستجيب لإحتياجات التعليم الحقيقي الذي كانت الأمة

تطمح إليه. لقد كانت المدرسة الفرنسية تتيح نوعا من الانفتاح على الخارج وعاملا من عوامل إكتساب التقنية. غير أن هذا الإسهام من المدرسة الفرنسية كانت تشوهه إيديولوجيا الادماج أيما تشويه. لقد كان المقصود هو تكوين شخص مفرنس مغترب ثقافيا لا تربطه رابطة بالمجتمع المهزوم المسيطر عليه ولا يتمتع بنفس وضعية الغالب المسيطر. وكان هذا الطراز من الرجال في أكثر صيغه «تطورا» يشكل جزءا من «رجال الفكر»... وباستثناء بعض الأفراد فإن هؤلاء المثقفين ظلوا مدة طويلة متأثرين بالتربية التي تلقوها في المؤسسات الفرنسية ولم يكونوا يستطيعون، رغم جهودهم الصادقة، أن يعبروا عن حساسية وطنية صادقة... أما المدرسة العربية فقد سبق أن أبرزنا مأثرتها الثمينة في الحفاظ على مقومات شخصية المجتمع الجزائري طوال عهد الاحتلال، سواء كانت هذه المدرسة تقليدية الطراز أم إصلاحية النمط... وإذا كان التياران (= العربيان: التقليدي والاصلاحي) يعمل كل منهما على توعية جزء من الجماهير وتحسيسه فإنهما لم يكونا يمثلان نظاما أو نسقا فكريا قادرا على توجيه المجهود الوطني وجهة التغيير النوعي الذي باتت حتميته تزداد يوما بعد يوم خلال مسار التحرير». ويختم هذا الكاتب الجزائري تحليله لوضعية الثقافة في الجزائر عند إندلاع الثورة عام 1954 فيقول: «ولكن العلاقات الثقافية المتناقضة التي نمت خلال الحقبة الاستعمارية، إذا تم تجاوزها بالإلتزام الثوري، فإنها ستنبثق من جديد في أشكال أخرى وفي مراحل لاحقة ك «تحديدات» تضافرية سلبية على العموم». وسنرى في الفقرة التالية كيف ستنعكس تلك «العلاقات الثقافية التناقضية» على مستوى الاختيارات الاساسية في ميدان التعليم.

— 2 —

نصت اتفاقية إيفيان المبرمة بين الحكومة الوقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية بتاريخ 19 مارس 1962 والتي إعترفت فرنسا بموجبها باستقلال الجزائر، نصت على أن تضع الحكومة الفرنسية في متناول الحكومة الجزائرية المستقلة جميع الوسائل الضرورية التي تحتاجها في مجال تنمية التعليم وتكوين الأطر وممارسة البحث العلمي، كما نصت، بالمقابل، على أن الحكومة الجزائرية تسمح لفرنسا بالإحتفاظ في

الجزائر على مؤسسات تعليمية خاصة بالفرنسيين والاوروبيين تشرف عليها السفارة الفرنسية بالجزائر من خلال «المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي» الذي ينشأ لهذا الغرض.

والنتيجة المباشرة لهذا الإتفاق هي الفصل في جانب هام من جوانب المشكل الذي عانى منه المغرب وتونس في مجال التعليم، مشكل التعدد. لقد إنقسم التعليم في الجزائر، بمجرد الإعلان عن الاستقلال، إلى تعليم جزائري وطني تابع للدولة الجزائرية، وتعليم فرنسي أجنبي يشرف عليه المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي بالسفارة الفرنسية. ومع أن هذا التعليم الفرنسي الأجنبي كان أقل حجما من القسم الأول فقد كان يشتمل عند إعلان إستقلال الجزائر على 2.000 حجرة دراسية إبتدائية و 60 مؤسسة إعدادية و 9 مؤسسات للتعليم التقني و 16 للتعليم الثانوي العام و 5 معاهد للتعليم العالي.

غير أن هذا الفصل الحاسم، منذ البداية، بين النظام التعليمي الخاص بالجزائريين والتابع للدولة الجزائرية الفتية وبين المؤسسات التعليمية الخاصة بالفرنسيين وعموم الأوروبيين والتابع للسفارة الفرنسية إذا كان قد سهل مهمة الدولة الجزائرية في ميدان «توحيد التعليم» ـ خصوصا ولم تكن بالجزائر مؤسسة تقليدية عتيدة في مستوى القرويين أو الزيتونة ـ فإنه قد مكن الفرنسيين من مواجهة استقلال الجزائر المنتزع منهم بقوة السلاح بتحد خطير في ميدان التعليم، وذلك بانسحاب رجال التعليم الفرنسيين من الجزائر بصورة جماعية. لقد قدر عدد المعلمين والاساتذة الفرنسيين الذين غادروا الجزائر في أول أكتوبر 1962 بنحو 18.000 معلم من أصل 23.000 (أي بنسبة 59، 76٪) و 1.400 أستاذ من أصل 2000 (70٪) أما رجال التعليم العالي فلم يبق منهم إلا عدد قليل جدا (شمل هذا الانسحاب مدارس الدولة ومدارس المكتب الجامعي الفرنسي بنسبة 60٪ للأولى و 40٪ للثانية).

هكذا وضعت الثورة الجزائرية أمام تحد خطير في أهم قضية وطنية تمحور حولها النضال الوطني، خلال الاحتلال الفرنسي للجزائر، قضية التعليم التي كانت تعني في نفس الوقت تحقيق الشخصية الوطنية باسترجاع اللغة العربية مكانتها ونشر المعرفة بين جماهير الشعب. إن تعريب التعليم وتعميمه على أبناء الشعب جميعا بالإضافة

إلى تكوين الأطر الكفأة الضرورية لبناء المستقبل أبعاد متلازمة تشكل بترابطها المضمون الوطني لقضية التعليم. ولذلك فليس غريبا أن نرى في الجزائر، مثلما رأينا في المغرب وتونس، شعار تعميم التعليم وتعريبه يعلو على كل شعار. وهكذا فبينما كانت عملية الدخول المدرسي الأول في الجزائر المستقلة سارية على قدم وساق شكلت وزارة التعليم الجزائرية لجنة وطنية لتحديد الاختيارات الوطنية الكبرى في مجال التربية والتعليم. عقدت هذه اللجنة إجتماعها الأول في 1962/12/15 وعند إنتهاء أشغالها أعلنت عن المباديء الأربعة التالية كأساس للسياسة التعليمية في الجزائر المستقلة: 1) ديمقراطية التعليم، أي تعميمه على جميع أبناء الشعب، 2) التعريب، 3) التكوين العلمي والتكنولوجي، 4) الجزارة. إنها نفس المباديء التي رأينا المغرب وتونس يبنيان عليها سياستهما التعليمية في أوائل عهدهما بالاستقلال، مع هذا الفارق وهو غياب مبدأ «التوحيد» بالنسبة لحالة الجزائر للسبب الذي ذكرناه آنفا.

سيكون علينا هنا أيضا أن نحلل، كما فعلنا بالنسبة لتونس والمغرب الكيفية التي عالجت بها الجزائر المستقلة قضية التعليم بأبعادها الأربعة المذكورة. وبما أن هذه القضية كانت وما زالت قضية الساعة في الجزائر، وبما أن القرارات في هذا الميدان لم تكن تنتظر المخططات العامة للتنمية ولا كان يمكن تأطيرها بها، فإن تتبع مسار السياسة التعليمية في الجزائر يتطلب، مثلما كان الشأن في تونس، تحقيب المراحل حسب تواريخ القرارات المهمة وليس حسب مدد مخططات التنمية. وعلى هذا الأساس سنميز في مسار السياسة التعليمية في الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم بين أربع مراحل: المرحلة الأولى تمتد من 1962 إلى سنة 1969. المرحلة الثانية من 1970 إلى 1973 وتغطي فترة المخطط الرباعي الأول، والمرحلة الثالثة تمتد من 1974 إلى سنة 1979. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتمتد من 1980 إلى 1986.

— 3 —

لم تكن السياسة التعليمية الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 و 1969، وهي السنوات السبع الأولى من الاستقلال، ترتكز على مخطط للتنمية على غرار المخططات التي ستظهر فيما بعد. صحيح أنه كان قد أعلن عن مخططين خلال

تلك الفترة غير أن تصوصهما لم تنشر كما أنهما لم يكونا موضوع تطبيق ملتزم. غير أن هذا لا يعني أن الحكومة الجزائرية كانت تعمل بدون اختيارات، كلا. إن الفترة المذكورة كانت في الحقيقة والواقع مسرحا لعمل متواصل، لا يخلو من تدافع وعنف، من أجل إقرار إختيارات الثورة الجزائرية ووضعها موضع التطبيق. وفي المجال الذي يهمنا هنا، مجال التعليم، كانت مجهودات المسؤولين الجزائريين مركزة كلها على تطبيق مبدأين من مباديء الثورة: تعميم التعليم وتعريبه، وهما المبدآن اللذان سيحكمان السياسة التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم. لقد نص ميثاق طرابلس، الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في يونيه 1962، أي قبل إعلان الاستقلال بشهر واحد، نص على «أن الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية وثورية وعلمية، وأن دورها كثقافة وطنية يتمثل، في مرحلة أولى، في إعطاء اللغة العربية، المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة حضارية، لذلك فإنها ـ الثقافة الجزائرية ـ ستعيد بناء التراث الوطني وتقويمه والتعريف به، بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وبناء الشعور الوطني، فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية».

إن هذا التأكيد الواضح والملحاح على عروبة الثقافة الجزائرية يكتسي معنى خاصا. ذلك لأنه إذا كان التعليم، أي إتاحة الفرصة بشكل متساو لجميع أبناء الشعب للتعلم في المدارس والمعاهد كل حسب قدراته العقلية، مبدأ وطنيا وثوريا أقرته جميع الحركات الوطنية واعتمدته مختلف الثورات التحريرية بوصفه حقا من حقوق الشعب، فإن «التعريب» في المغرب العربي عامة، وفي الجزائر خاصة، لا يعني فقط التعبير عن المصطلحات العلمية الحديثة بكلمات عربية أو معربة ولا يعني مجرد تدريس العلوم في المدارس والمعاهد باللغة العربية بدل الفرنسية أو الانجليزية أو غيرهما من اللغات الأوروبية بل إن قضية التعريب في الجزائر هي أكثر من ذلك كثيرا، إنها قضية الهوية الوطنية.

لقد رأينا قبل كيف خطط الفرنسيون، وعملوا، من أجل تجريد الجزائر من شخصيتها الوطنية بهدف إلحاقها بفرنسا. لقد كانت فرنسا تعتبر الأرض الجزائرية أرضا فرنسية وكانت تعمل على جعل الشعب الجزائري تابعا لها لغة وحضارة، ودينا

أيضا، وكان التعليم أهم وأخطر وسيلة ركبتها السياسة الإستعمارية الفرنسية لتحقيق هذا المخطط الإستعماري الإلحاقي، وإذن فتأكيد الثورة الجزائرية على عروبة الثقافة وجعلها التعريب مبدأ من مباديء سياستها التعليمية معناه التمسك باحد مقومات الشخصية الوطنية، المقوم الذي إختار الاستعمار الفرنسي تقويضه وصولا إلى إبطال مفعول المقومات الأخرى والتمكن بالتالي من استيعاب الجزائر داخل «الأمة الفرنسية» والحضارة الغربية المسيحية. وواضح أن هذه الأهمية التي يكتسيها التعريب في مجال إسترجاع الشخصية الوطنية وتأكيدها ستصبح غير ذات موضوع إذا لم يتجسد التعريب في تعليم معمم على جميع أبناء الشعب. فإذا كان التعليم محدود الانتشار فإن مفعول التعريب سيبقى محدودا أيضا، والنتيجة: أن العمل من أجل استرجاع الهوية الوطنية سيبقى مشلولا مهددا بالإفلاس. ومن هنا يتضح ذلك التلازم الضروري بين تعريب التعليم وتعميمه: فتعريب التعليم بدون تعميمه إجتفاظ بالأمر الواقع «المفرنس»، وفي أحسن الأحوال خلق إزدواجية في الشخصية الوطنية. أما تعميم التعليم دون تعريبه فهو تكريس للفرنسة وترسيخ لها وتعميق للتبعية الثقافية والحضارية، وبالتالي تنكر للشخصية الوطنية.

لم يكن من الممكن، إذن، القيام باختيار آخر غير تعريب التعليم وتعميمه. ومن أجل إقرار هذا الإختيار كان لابد من العمل في سباق مع الزمن، وكان لابد من خوض صراع مع من يرى في تعميم التعليم وتعريبه بسرعة «السباق مع الزمن» إضرارا بالتعريب والتعميم معا بدعوى أن التعريب يحتاج إلى وسائل يجب أن تتوافر ويطرح مشاكل يجب أن تحل. وأن تعميم التعليم بوتائر سريعة سيكون على حساب المستوى، والنتيجة خلق جيل بل أجيال من المتعلمين الأميين لا يتقنون العربية ولا الفرنسية، مصيرهم العودة إلى الأمية.. وبدون مهنة.

بالإضافة إلى هذا المنطق الذي يمكن أن يتحدث به المثقفون على مستقبل التعليم من بين الوطنيين الثوريين ـ وقد حدث ذلك بالفعل ـ كان هناك منطق آخر لدى بعض الفئات ينطلق من ربط الحداثة بالأخذ بالحضارة الأوروبية والإنخراط فيها إنخراطا كاملا، ناظرا إلى اللغة العربية نظرة الأوروبيين إلى اللغة اللاتينية أو اليونانية ومن هنا يؤكد هؤلاء أن إقرار الفرنسية كلغة للتدريس والثقافة والحياة ضرورة من ضرورات الإنخراط في العصر وحضارته. أما الشخصية الوطنية

الجزائرية فستبقى «مصونة» لأن الجزائر إنتزعت إستقلالها من فرنسا بصورة لا رجوع فيها. . . وقد لا يتردد بعضهم في السير مع هذا المنطق إلى نتائجه القصوى، بل إلى دوافعه الدفينة، فيرى أن الشخصية الجزائرية قد إرتبطت باللغة العربية بواسطة «الفتح العربي» فهي لغة وافدة والشخصية الجزائرية سابقة عليها ولها مقوماتها اللسنية المحلية. أما الأخذ بالعربية أو بالفرنسية كلغة للثقافة والتعليم فيجب أن يحسم فيه هذا السؤال: أيهما لغة العلم والحضارة والتقدم في العصر الحاضر: العربية أم الفرنسية؟

هذه المواقف الثلاثة من التعريب كانت تتكلم كلها من داخل الثورة الجزائرية، خلال السنوات الأولى من الاستقلال: لقد كان الذين ينادون بالتعريب الشامل مثلهم مثل من يفضلون الإزدواجية «المرحلية» ومن لا يرون حرجا في إحلال الفرنسية محل العربية بصورة نهائية، كأن هؤلاء جميعا ينتمون إلى الثورة الجزائرية ومنهم من كان يشغل مراكز قيادية جهوية أو مركزية. وسيرتكب المرء خطأ كبيراً إذا ربط هذا الإختلاف في المواقف من «التعريب» بانقسام الشعب الجزائري إلى «بربر» و «عرب»: ذلك لأنك تجد كثيرا من المتحمسين للتعريب ـ إلى درجة الهوس أحيانا ـ هم ممن يصنفون ضمن «البربر» بموقع سكناهم وبلهجتهم وبنسبهم أيضا، كما تجد كثيرا من دعاة الفرنسة والتغريب ينتمون إلى صنف «العرب» بمواقع سكناهم ولهجتهم وأيضا بشجرات نسبهم.

صحيح أن المسألة اللغوية ترتبط عادة بالقضية الاثنية. ولكن صحيح كذلك أن هذا الإرتباط لايكون في كثير من الأحيان سوى غلاف خارجي لدوافع أخرى من نوع آخر. وبخصوص الجزائر يجب القول إن الصراع بين أنصار التعريب وأنصار الفرنسة (أو بين المعربين والمفرنسين) داخل الثورة/الدولة ـ وهو صراع لم يظهر بشكل سافر إلا بعد الإستقلال ـ إنما يجد دوافعه الحقيقية في الواقع التالي الذي ورثته الجزائر المستقلة عن فترة الاستعمار الطويلة: لقد أسفرت المرحلة الاستعمارية في الجزائر، كما أبرزنا ذلك قبل، عن صنفين من المثقفين: صنف تعلم في المدارس التي أنشأتها فرنسا والتي كانت فيها العربية مغيبة ممنوعة، وصنف تعلم في مدارس جمعية العلماء والمدارس العربية الحرة وفي بلدان المشرق العربي. . . ومعظم هؤلاء لايتقنون الفرنسية. والفرق بين المغرب وتونس من جهة والجزائر من جهة أخرى، في هذا

الشأن، يتمثل أولا وقبل كل شيء في الوزن التاريخي لكل من القرويين في المغرب والزيتونة في تونس، والجزائر لم تكن تتوفر على مؤسسة من هذا النوع، ويتمثل ثانيا في كون نظام الحماية في كل من تونس والمغرب قد اعترف للغة العربية بنوع من الوجود في نظام التعليم الذي أنشأته إدارة الحماية، مما كانت نتيجته بروز ثلاثة أصناف من المتعلمين: المعربون تماما، والمفرنسون تماما، والمزدوجون. . . والصراع في تونس والمغرب لم يكن بين المفرنسين تماما والمعربين بل بين هؤلاء الأخيرين وبين المزدوجين، لأن المفرنسين تماما، فضلا عم كونهم أقلية، كانوا يشعرون بأنهم في وضعية شاذة في بلاد يرتبط فيها كل شيء، بصورة أو بأخرى، بالقرويين في المغرب وبالزيتونة في تونس بوصفهما مرجعية وطنية: لغوية ودينية وحضارية.

وقد لاتتضح أبعاد هذه الظاهرة إلا إذا ربطناها بعملية تسلم السلطة من المستعمر عقب الإعلان عن الاستقلال. لقد غرس الفرنسيون في أقطار المغرب العربي، خلال عهد الإحتلال، بنيات الدولة الحديثة، مؤسسات إقتصادية واجتماعية وتربوية وهياكل إدارية وحكومية، وكانت جميع هذه المؤسسات والهياكل تشتغل وتسير باللغة الفرنسية. والاستقلال يعني أولا وقبل كل شيء تسلم هذه المؤسسات والهياكل، ولابد أن يكون ذلك، في البداية على الأقل، من حظ الذين يتقنون اللغة الفرنسية. وبما أن النخبة المتعلمة كانت في الجزائر إما من الفرنسيين تماما وإما من المعربين تماما فلقد كان طبيعيا أن تكون مؤسسات الدولة الحديثة وهياكلها، المستلمة من الفرنسيين، من حظ المفرنسين وحدهم، الشيء الذي يعني تهميش المعربين. وحتى في حالة ما إذا أسندت مسؤوليات رسمية إلى شخصيات قيادية من المعربين فإن ممارسة هذه المسؤولية داخل أجهزة الدولة يتطلب الاستعانة بأطر مفرنسة. . . هذا في الجزائر، أما في المغرب وتونس فالذين تسلموا هياكل الدولة الموروثة من الحماية الفرنسية كانوا في الغالب من المزدوجين، أي الذين يتقنون الفرنسية ولا يجهلون العربية. أما المفرنسون تماما فقد وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تغيير وضعيتهم بصورة تمكنهم من التحول إلى مزدوجي اللغة إذا هم أرادوا الإحتفاظ بما نالوه من وظائف. ومن هنا كان الصراع في المغرب وتونس بين أنصار التعريب وأنصار الإزدواجية «المؤقتة»، وليس بين التعريب والفرنسة كما كان الشأن في الجزائر. وفي كلتا الحالتين كان الصراع في حقيقته صراعا على السلطة ومن أجل المصالح: إن التعريب يعني،

بكل بساطة، نقل السلطة الفعلية إلى المعربين بانتزاعها من المفرنسين، أما إقرار الفرنسة كاختيار فمعناه تهميش المعربين إلى الأبد.

قضية «التعريب» في الجزائر، إذن، كانت وما زالت قضية مصيرية، ليس فقط على مستوى «مستقبل» الهوية الوطنية والشخصية القومية، بل أيضا على مستوى «حاضر» ممارسة السلطة والأخذ بنصيب من نتائج الاستقلال. وإذا كان أنصار الأمر الواقع المفرنس والمستفيدون منه يستعملون مؤسسات الدولة القائمة وهياكلها، في الدفاع عن الفرنسة، فإن أنصار التعريب والذين يستفيدون منه يستعملون الحزب وتراث الثورة في المطالبة بالتعريب. وكما رأينا قبل فقد كانت الثورة قد جعلت من التعريب مبدأ من مبادئها واختيارا ثورياً أقره المجلس الوطني لجبهة التحرير المنعقد بطرابلس الذي أسفر عن ميثاق وطني كان بمثابة الدستور الأول لدولة الثورة الجزائرية. ولم يكن هناك في ذلك الوقت خلاف أو صراع داخل الثورة الجزائرية بين «مفرنسين» و «معربين» لأن الثورة كانت لا تزال قائمة ولأن دولة الإستعمار الفرنسي في الجزائر كانت ما تزال أجهزتها وهياكلها في أيدي الفرنسيين. أما بعد الاستقلال وتسلم أجهزة ومؤسسات تلك الدولة فقد تغير الوضع وأصبحت قضية «التعريب» موضوع صراع، هو في جوهره وحقيقته صراع على السلطة... أما نتيجة هذا الصراع فهي إضطراب مسيرة التعريب. وبما أن التعريب مرتبط بالتعميم فإن المشكلة التي ستتولد من التفاعل بينهما ستكون مشكلة إنخفاض المستوى: إن إختيار التعميم هو أساسا إختيار لناحية الكم على حساب الكيف. واختيار التعريب في مثل الوضع الذي تركت فرنسا عليه الجزائر لابد أن تكون له إنعكاسات على المستوى...

ثلاث قضايا، إذن، ستهيمن على واقع التعليم في الجزائر في مرحلة السبع سنوات الأولى من إستقلالها، موضوع هذه الفقرة: قضية التعريب وقضية التعميم وقضية المستوى. لنعرض إذن، بعد هذا الاستطراد الذي ربما كان مفيدا لإكتساب تصور أوضح لحقيقة المشكل، لنعرض إذن لمختلف التموجات التي عرفتها السياسة التعليمية في الجزائر، قرارات ونتائج، خلال الفترة الزمنية التي حددناها لهذه الفقرة: 1962 ـ 1969.

أعلن عن إستقلال الجزائر في الخامس من يوليوز سنة 1962 . ومعنى ذلك أنه كان على الدولة الجزائرية الفتية أن تواجه أول موسم دراسي بعد شهرين فقط من قيامها. فكيف ستواجه حكومة الجزائر المستقلة ذلك الفراغ الخطير الذي أحدثه الإنسحاب الجماعي للمدرسين الفرنسيين، وكيف ستعمل لتلبية رغبات الشعب الجزائري في تعليم أبنائه؟

وجهت الحكومة الجزائرية نداء إلى الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية تطلب المساعدة لإنقاذ الموسم الدراسي المذكور، فاعتذرت فرنسا بدعوى عدم إستقرار الأمن بعد فوق التراب الجزائري بينما إستجابت اليونيسكو بالإعلان عن إقرار مشروع للمساعدة كما أعلنت مصر عن استعدادها لإرسال 3000 خريج أزهري . . . غير أن المشكل كان من الخطورة بحيث لا تكفي فيه المساعدات الخارجية وحدها، لقد كان لابد من الإعتماد على النفس أولا، ولابد كذلك من اللجوء إلى تدابير إنقاذية إستثنائية : وهكذا استدعت الحكومة الجزائرية معظم الطلبة الذين كانت جبهة التحرير قد أوفدتهم للدراسة في الخارج، كما فتحت الباب لتوظيف كل من «يحسن» القراءة بالعربية أو الفرنسية من أبناء الشعب الجزائري وألحقتهم بسلك التعليم بدرجة «ممرن» بعد شهر واحد من التكوين السريع في ورشات عمل صيفية. هذا من جهة ومن جهة أخرى لجأت الحكومة الجزائرية إلى إستعمال الثكنات والمآرب وكل الأمكنة المشابهة كحجرات دراسية مؤقتة لتعويض المدارس التي تهدمت خلال الحرب ولتوفير المقاعد من أجل قبول أكبر ما يمكن من الأطفال. كما لجأت وزارة التعليم إلى النقص من الحصص الأسبوعية المخصصة للمواد الدراسية بالنسبة للتلاميذ ومضاعفة حصص العمل بالنسبة للمعلمين بحيث أصبحت الحجرة الدراسية الواحدة تستقبل يوميا فوجين أو ثلاثة من التلاميذ يرتفع عدد كل فوج إلى 70 تلميذا، وأصبح المعلم الواحد يعمل طول النهار ليدرس لفوجين أو ثلاثة.

بهذه التدابير الاستثنائية أمكن إنقاذ أول موسم دراسي في الجزائر المستقلة، موسم 62 ـ 1963 فالتحق بالمدارس الابتدائية 777.636 تلميذا مؤطرين ب 19.908 معلما منهم 12.596 معلما جزائريا (= 917 بدرجة معلم و 5.190 بدرجة مساعد و 6.489 بدرجة ممرين) و 7.312 أجنبيا (= معظمهم بدرجة

مساعد: 5.176) أما في الثانوي فقد أمكن تسجيل 61.014 تلميذا يؤطرهم 1.822 أستاذا، وبلغ عدد طلبة المؤسسات في التعليم العالي 3.217 طالبا. . وإذا كانت هذه الأعداد تعكس نوعا من الانقاذ للموسم الدراسي فهي أبعد ما تكون عن إرضاء طموحات الثورة الجزائرية. ذلك أن الاعداد المسجلة في التعليم الابتدائي كانت تنقص بنحو 250.000 تلميذ عن الاعداد المسجلة في السنة السابقة، السنة الأخيرة من الاستعمار: لقد تعذر على السلطات الجزائرية تسجيل جميع الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة وكانوا يبلغون في السنة السابقة 61 ـ 1962 نحو 2.200.000 طفل، الشيء الذي يعني أن مالا يقل عن 1.100.000 طفل من الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 13 سنة قد بقوا خارج المدارس. وقد صرحت السلطات الجزائرية أن عدد الذين تقدموا للتسجيل في المدارس ولم يمكن قبولهم كانوا في حدود 600.000 طفل، وقد ارجئوا إلى السنة المقبلة.

هذا على صعيد الكم، أو التعميم. أما على صعيد «التعريب» فقد تم إدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وفي الإعداديات والثانويات بنسبة أربع إلى خمس ساعات في الأسبوع. ومعلوم أن اللغة العربية كانت مقصاة تماما من التعليم بمختلف مراحله خلال عهد الاستعمار. وإذا كان الحساب والعلوم قد بقيا يدرسان باللغة الفرنسية في جميع الفصول فإن الخطوة الأولى على طريق التعريب قد قطعت ليس فقط بتدريس اللغة العربية في جميع الفصول والمراحل كما ذكرنا بل أيضا بإعطاء مضمون وطني لمواد التربية والتاريخ والجغرافية.

وأما على صعيد «الكيف» فواضح أنه سيكون من المتعذر الحفاظ على مستوى لائق في نظام تربوي تحكمه الظروف الاستثنائية التي ذكرنا. إن اكتظاظ الفصول بالتلاميذ والعمل بنصف الحصة أو بحصة غير كاملة ومضاعفة حصص المعلمين وعدم إمتلاك هؤلاء للمؤهلات العلمية والبيداغوجية. . . كل ذلك لم يكن من شأنه أن يؤسس مستوى لائقا للتعليم في الجزائر المستقلة.

كيف ستواجه السلطات الجزائرية هذه المشكلة؟

كانت السنة الدراسية 63 ـ 1964 أول موسم دراسي حقيقي أعدت له حكومة الثورة الجزائرية بعد «موسم الإنقاذ» الذي عرفته السنة الدراسية السابقة 62

ـ 1963 . لقد أعدت الحكومة الجزائرية كل ما أمكنها إعداده من أماكن ومعلمين من أجل استقبال أكبر ما يمكن من التلاميذ في أكتوبر 1963 . وهكذا سجلت الأعداد التالية: 1.063.095 في الإبتدائي (مقابل 777.636 في السنة السابقة) و 84.911 في الإعدادي. والثانوي بمختلف فروعها (مقابل 51.014 في السنة السابقة) و 3.493 في مؤسسات التعليم العالي (مقابل 3.217 في السنة التي قبلها). أما في السنة الدراسية 69 ـ 1970 التي تشكل نهاية المرحلة الأولى حسب التحقيب الذي اعتمدنا، فقد قفزت أعداد الإبتدائي إلى 1.760.000 تلميذ في الإبتدائي و 188.000 في الثانوي و 9.700 في العالي. لقد بلغت نسبة ميزانية التعليم 25٪ من الميزانية العامة و 8٪ من الدخل القومي الخام.

لقد حقق التعليم في الجزائر خلال هذه المرحلة قفزة هائلة على صعيد الحجم خصوصا على المستوى الإبتدائي. ومع ذلك بقيت نسبة التمدرس بين صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 ـ 13 سنة في حدود 50٪. هذا بينما كانت السلطات الجزائرية عام 1964 تامل تحقيق التمدرس الكامل في صفوف هذه الفئة من الأطفال سنة 1970، أو 1972. أما الآن (أعني عام 1969) فهي ترى هذا الامل يبتعد تحقيقه إلى أفق 1980. إن هذا يعني أن معظم المجهود الهائل الذي بذلته الحكومة الجزائرية في ميدان التمدرس خلال المرحلة التي نحن بصددها كانت تمتصه الزيادة الديموغرافية التي كانت ما بين 7،2٪ و 5،3٪. هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تكن نسبة التمدرس متوازنة لا بين البنين والبنات ولا بين المناطق والجهات: ففي فاتح يناير من سنة 1968 كان معدل التمدرس العام في المرحلة الإبتدائية 53،47٪، أما في صفوف البنات فلم تكن النسبة تتجاوز 24،36٪ مقابل 57،58٪ في صفوف البنين. وبينما إرتفع معدل التمدرس العام إلى 50،77٪ من منطقة الجزائر العاصمة إنخفض إلى 19،29٪ في السعيدة. أما الأمية فقد كانت في حدود 80٪.

أما إذا إنتقلنا الآن إلى مسألة «الكيف» فإن أول ما سنلاحظه خلال هذه المرحلة هو إمتعاض المسؤولين الجزائريين من الإنخفاض المريع لمستوى التعليم في مختلف أطواره. لقد صرح د أحمد الطالب الابراهيمي وزير التعليم آنذاك، صرح سنة 1966 قائلا: «إن إنخفاض مستوى المعلمين وبالتالي مستوى التلاميذ ظاهرة

ستمتد لبضع سنوات بصورة تهدد تهديدا خطيرا مستقبل البلاد. إننا محكومون بأن نرى تعليمنا منخفض المستوى لعدة سنوات أخرى». وأشار إلى مشكل الزيادة الديموغرافية المرتفعة فقال إنها تزيد مشكل التعليم تعقيدا وطالب بتخفيض النسل. وفي العام التالي صرح الوزير المذكور لجريدة المجاهد (1967/6/4) قائلا أنه بعد موجات التمدرس التي عرفها التعليم في الجزائر بعد الاستقلال هناك الآن «إنخفاض مريع في المستوى».

وبما أن تلاميذة التعليم الإبتدائي لم يكونوا ينتقلون جميعا إلى الثانوي، إذ ظلت نسبة الإنتقال تتحرك في حدود 40٪، وبما أن القانون يمنع من تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 17 سنة فإن مصير ما لا يقل عن 60٪ من تلامذة الإبتدائي كان هو العودة إلى الأمية. وإذا أضفنا إلى هذا العدد الكبير من التلاميذ الذين يغادرون المدرسة الإبتدائية قبل إنهاء الدراسة فيها بسبب تجاوز السن القانونية أو بسبب آخر، والذين كانوا بدورهم يعودون إلى الأمية سريعا، أدركنا كيف أن قسما كبيرا من المجهود الذي كانت تبذله الحكومة الجزائرية في ميدان التعليم كان يذهب سدى. وفي هذا الصدد كتبت جريدة «الثورة والعمل» لسان إتحاد العمال الجزائريين (عدد 127 سنة 1967) تقول: «إن مئات الآلاف من التلاميذ الذين تجاوزوا السن القانونية يخرجون من المدرسة دون أن يكونوا قد حصلوا حتى على المعلومات الاساسية التي تشكل قاعدة التعليم الإبتدائي، وهم محكومون بالعودة إلى الأمية خصوصا في الأرياف. وقد بينت دراسة أجريت في هذا الصدد أن الطفل يتحول إلى نصف أمي بعد خروجه من المدرسة بثلاث سنوات وإلى أمي بالكامل بعد تسع سنوات».

لاشك أن العاملين الرئيسيين في إنخفاض مستوى التعليم يرجع إلى إكتظاظ الفصول بالتلاميذ من جهة وانخفاض مستوى المعلمين من جهة أخرى، وهذا ما كان يعترف به الجميع غير أن خصوم التعريب أضافوا إلى العاملين المذكورين عملية التعريب التي شرعت فيها وزارة التعليم الجزائرية. فإلى أي مدى يمكن إعتبار هذه الدعوى صحيحة؟

قبل الجواب عن هذا السؤال يجب أن ننظر أولا فيما تم تحقيقه في هذا الميدان، ميدان التعريب؟

سبق أن ذكرنا أنه تم في السنة الدراسية 62 ـ 1963 إدخال اللغة العربية في نظام التعليم الجزائري بنسبة سبع ساعات في الإبتدائي وأربع أو خمس ساعات في الإعدادي والثانوي، حسب الإمكانيات المتوفرة. وكانت العربية تدرس كلغة، وتدرس بها بطبيعة الحال المواد الدينية. أما المواد الأخرى فكانت تدرس كلها بالفرنسية. وفي السنة الدراسية الموالية 63 ـ 1964 عملت الوزارة على تنظيم تدريس اللغة العربية في المدارس الإبتدائية بشكل أوسع فأصبحت حصصها الزمنية تتراوح ما بين 10 و 20 ساعة في الأسبوع حسب السنوات، وقد تطلب ذلك تخفيض الحصص الأسبوعية في بعض الفصول وتوظيف عدد كبير من «المُعَرَّبِينَ»، أي الذين لا يتوفرون على مؤهلات علمية وتربوية فارتفعت نسبتهم إلى 57٪، هذا فضلا عن العمل بنظام التناوب. ولابد من الإشارة هنا إلى الحاق التعليم الديني بوزارة الأوقاف (مرسوم 11/1/1964)، وقد حددت هياكله في ثلاث مستويات المدارس القرآنية، والمدارس الثانوية (للاطفال الذين تزيد أعمارهم على 14 سنة ويحفظون القرآن) وكلية الشريعة التي كان يراد منها أن تكون نواة لتعليم إسلامي على غرار القرويين بالمغرب والزيتونة بتونس وأن يُؤتى لها بالأساتذة من الأزهر، هذا من جهة ومن جهة أخرى الحقت المدارس الحرة المعربة، ومعظمها أنشأته جمعية العلماء كما ذكرنا، ألحقت هذه المدارس بوزارة التعليم سنة 64 ـ 1965 وكانت معربة تماما، فتقرر تدريس الفرنسية فيها كلغة أجنبية مما أثار إنتقاد أنصار التعريب الذين رأوا في هذه العملية تكريساً للإزدواجية: إدخال الفرنسية في المدارس المعربة والعربية في المدارس المفرنسة سينتهي بنظام التعليم ككل إلى الإزدواجية، وكان رأيهم جعل المدارس المعربة الموروثة من الحركة الوطنية وجمعية العلماء نموذجا للمدرسة الوطنية الجزائرية يجب أن يتحول التعليم الحكومي إليه.

هذا من جهة ومن جهة أخرى شرع في تعريب المواد العلمية في الإبتدائي فعربت جميع المواد الدراسية في السنة الأولى الإبتدائية من المدارس الرسمية إبتداء من أكتوبر 1964. ونظرا لقلة الأطر المعربة ولكي يتأتى تدريس الحساب والعلوم في هذه السنة المعربة ـ السنة الأولى ـ تقرر تخفيض المدة الزمنية المخصصة للحساب والعلوم بساعة واحدة (3 بدل 4) وزيد، بالمقابل، في المدة الزمنية المخصصة للتربية الدينية والمدنية... وفي أكتوبر الموالي 1966 ربطت المدارس الدينية التي كانت تابعة لوزارة

الأوقاف بوزارة التعليم بينما توبعت عملية التعريب في السنة التالية إذا تم تعريب السنة الثانية الإبتدئية في أكتوبر 1967 بنسبة 20 ساعة للغة العربية والمواد الأخرى. وفي أكتوبر الموالي (1968) تقرر القيام بتعريب جزئي لمادة الحساب في السنة الثالثة الإبتدائية وذلك بتدريسه بالعربية بنسبة ساعة وأربعين دقيقة وبالفرنسية بنسبة 5 ساعات، وقد أحدث هذا الإجراء ضجة كبيرة مما دفع بالمسؤولين إلى العدول عن هذه التجربة في السنة الموالية بالرجوع إلى تدريس الحساب بالفرنسية وحدها في هذه السنة ـ السنة الثالثة الإبتدائية، لتعرب من جديد بعد سنتين كما سنرى.

كان من الطبيعي أن تثير الإجراءات المشار اليها أعلاه نقاشا واسعا حول الطريقة التي ينبغي إعتمادها في عملية التعريب. وقد دار النقاش حول ثلاث طرق: التعريب العمودي الذي ينطلق من الإبتدائي سنة بعد سنة إلى أن ينتهي إلى التعليم العالي، والتعريب الأفقي وذلك بتعريب المواد الدراسية، مادة مادة، في جميع المستويات والتوسع في التعريب في المناطق التي يوجد فيها ما يكفي من الأطر المعربة، والتعريب «النقطي»، وذلك بإحداث فصول ومؤسسات معربة تماما في مختلف المراحل في الإبتدائي والثانوي، تكون بمثابة نقط تتوسع مع الزمن إلى أن تشمل نظام التعليم ككل. وقد وقع الاختيار على هذه الطريقة الأخيرة لأنها تمكن من إعداد المدرسين المعربين ولأن عملية التعريب فيها تخضع للإمكانيات، وذلك على العكس من الطريقتين الأخريين اللتين تؤديان إلى مأزق بسبب تعريب «الأسفل» دون إعداد العدة لتعريب «الأعلى». وفي هذا الإطار تم خلال المرحلة التي نحن بصددها تعريب 15 إعدادية في جهات مختلفة وإنشاء أقسام معربة في عدد من الإعداديات والثانويات، كما شرع في تعريب التاريخ والتربية الوطنية والخلقية والفلسفة في المرحلة الإعدادية والثانوية. هذا وأنشئت إبتداء من 1963 ثلاث ثانويات معربة لإستقبال تلامذة المدارس الحرة المعربة التي تم إلحاقها بالتعليم الرسمي كما ذكرنا، وقد إشتملت الثانويات المذكورة على المرحلتين الإعدادية والثانوية وتخرج منها سنة 1968 أول فوج من حملة الباكالوريا المعربة في الرياضيات والعلوم والآداب، وقد أحدثت لهؤلاء شعبة معربة في كلية العلوم بجامعة الجزائر لتمكينهم من متابعة دراستهم الجامعية والإلتحاق كأساتذة للرياضيات والعلوم في المدارس الثانوية بعد تخرجهم. كما تم في نفس السنة 1968 إحداث شعبة معربة في كلية الحقوق وأخرى

في قسم التاريخ بكلية الآداب كما أدخلت اللغة العربية كمادة إجبارية في الشعب الادبية (وكانت كلها بالفرنسية)، وفي نفس الوقت طرح مشروع إصلاح للتعليم الجامعي يقضي بالتخلي عن نظام الشهادات والعمل بنظام السنوات وجعل مدة الدراسة الجامعية من أجل الحصول على الإجازة ثلاث سنوات بدل أربعة.

هذه التدابير والإجراءات التي إتخذت على طريق تحقيق التعريب كانت تثير من حين لآخر ردود فعل عنيفة من خصوم التعريب، وهم، كما قلنا، المفرنسون الماسكون للسلطة في الإدارات والأجهزة والمؤسسات، وقد كانت تشتغل جميعها باللغة الفرنسية. ولابد أن نضيف إلى هؤلاء أيضا الطلبة الجامعيين الذين كانوا يدرسون بالفرنسية، سواء في الجزائر أو في فرنسا، والذين كانوا يجهلون العربية، مما يجعل التعريب في نظرهم عملية تهدد مستقبلهم. وقد ظهر هذا واضحا في مؤتمر إتحاد الطلبة الجزائريين (شتنبر 1962) حينما إنقسم الطلاب إلى مناصرين للتعريب (المعربون) ومعارضين له (المفرنسون)، وقد إشتد الخلاف إلى درجة تقرر معها تأجيل المؤتمر وتحويل الإجتماع إلى «ندوة وطنية للإعداد للمؤتمر الخامس»، وقد كانت قضية التعريب على رأس القضايا التي دفعت إلى تأجيل المؤتمر. ويبدو أن الوصول إلى رأي واحد حول قضية التعريب داخل الإجتماعات والمؤتمرات كان من الأمور المتعذرة آنذاك، ولهذا نجد «ميثاق الجزائر» الصادر عن مؤتمر جبهة التحرير في أبريل 1964 يكتفي باستعادة نص الفقرة التي تحدث فيها ميثاق طرابلس عن عروبة الثقافة الجزائرية، والتي أوردناها سابقا، ولم يزد عليها شيئا.

أما على صعيد الصحافة فقد كان الإنقسام في الرأي واضحا. وهكذا فبينما نجد الطبعة العربية من جريدة « المجاهد» تتحمس للتعريب كانت الطبعة الفرنسية تتخذ مواقف محافظة. لقد كتبت سنة 1966 ـ مثلا ـ تقول: «إن العدو الحقيقي للتعريب هو التعريب بأي ثمن والذي لا يأخذ في الحسبان لا إمكانياتنا ولا وسائلنا، ولذلك فنحن نحرص على إنجاز التعريب ودون إهمال اللغة الفرنسية التي هي مطية ثقافية وتقنية من الدرجة الأولى». أما عموم الناس فقد شاعت بينهم هذه القولة «الفرنسية لغة الخبز والعربية لغة الكلام» وهي قولة تعكس البعد المصلحي للصراع. وقد نتج عن سريان مثل هذه الأفكار أن إشتد إقبال الناس على اللغة الفرنسية وعلى مدارس «المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي» وخاصة في المدن الكبرى . وقد ربط

خصوم التعريب بين إنخفاض المستوى وبين التدابير التي إتخذت في إطار التعريب فقالوا ان السبب في إنخفاض مستوى التعليم هم المعلمون الشرقيون، مصريون وغيرهم. ليس هذا وحسب بل لقد نقلت المسألة إلى مستوى الجدل الإيديولوجي فقيل: «التعريب ما هو إلا شعار تختفي وراءه العناصر الرجعية في الجزائر من أجل ضرب الإتجاه التقدمي في البلاد ومحاربة الثورة الزراعية التي تعمل القيادة الثورية على تحقيقها لمصلحة سكان الأرياف، وبالتالي فالتعريب ما هو إلا دعوة شوفينية لا غير، أو بالأصح: دعوة رجعية».

ويأتي تصريح الدكتور الطالب الابراهيمي، وزير التعليم آنذاك، لدى إفتتاح الموسم الدراسي 67 ـ 1968، وكأنه رد على هذا الإدعاء. لقد ربط بين تعريب التعليم والاصلاح الفلاحي بوصفهما هدفين أساسيين من أهداف الثورة فقال: «الإصلاح الفلاحي هو إسترجاع الجزائريين للأرض الجزائرية والتعريب هو إسترجاع الجزائريين للروح الجزائرية». وأشار إلى المقاومة التي يبديها خصوم التعريب من داخل نظام التعليم نفسه فقال إن تعليمات الوزارة «تفرغ من محتواها أو تترك في درج المكاتب» ثم حذر كل من «لا يومن بسياسة التعريب» طالبا منهم «أن يتركوا مكانهم لغيرهم من المؤمنين بالتعريب ولابد من الإشارة هنا إلى القرار الذي أصدره الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ 26 أبريل 1968 والقاضي «بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم» فقد عدلت المادة الأولى من القانون الأساسي للوظيفة العمومية وأصبحت تشترط في من يوظف في مصالح الدولة أن «يثبت معرفة كافية للغة الوطنية أثناء تعيينه».

ويدخل الرئيس بومدين معركة الدفاع عن التعريب ويصرح في خطاب له أمام اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم (1970/4/29) قائلا: «إن التعريب يجب أن يرتبط بتجربة الثورة الجزائرية ويستفيد من التجارب في البلاد العربية وغيرها» ثم أشار إلى الجدال الذي إحتد حول قضية التعريب والذي أدى ببعض الأطراف إلى وصف كل من يعارض التعريب بالعقوق للوطن، فقال: «إن هناك ملاحظة أخرى وهي عدم ربط مشكل التعريب بالقضية الوطنية لاسباب لا يجهلها معظم أعضاء هذه اللجنة. وإذا نحن توغلنا في هذه المناقشة وتساءلنا عما إذا كان المثقف بالعربية أكثر وطنية وعما إذا كان المثقف بالفرنسية أكثر أو أقل وطنية لبلاده، فهذا جدال يجب

أن لانخوض فيه، لأن أوضاع الجزائريين وأوضاع الجزائر بصفة عامة أثناء المرحلة الإستعمارية كانت معروفة».

ويؤكد الرئيس الراحل هواري بومدين في خطاب له يوم 19 يونيه سنة 1970 «ان قضية التعريب هي مطلب وطني وهدف ثوري، ونحن لانفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة في الميادين الأخرى، وأنا شخصيا أعتقد أنه يجب أن يكون الإختيار على هذا الأساس حتى يكون إختيارا واضحا»، ثم يضيف قائلا: «إذن فالتعريب بالنسبة إلينا هو مطلب وطني، هو هدف من الأهداف الكبرى بالنسبة للجماهير. . . وفي مثل هذه الحالة أعتقد أنه يجب على النخبة المثقفة أن ترجع إلى الشعب خاصة بالنسبة لهذا الموضوع، لأن الشعب هو الذي إحتضن عبر السنوات كل ما يمثل عنصرا أساسيا لما نسميه اليوم بالمقومات الشخصية. ثم إن الإختيار لا يكون بين تعليم الفرنسية، التي تمثل لا أكثر ولا أقل فرنسة للشعب الجزائري وتحقيق الحلم الذي راود لعشرات السنين المستعمرين الفرنسيين في الجزائر ومسخ هذا الشعب والقضاء على مقوماته وشخصيته وربطه بصفة نهائية بفرنسا حتى يصبح عبارة عن حظيرة صالحة لكل شيء، وبين تعليم العربية».

ويحسم الرئيس بومدين الموقف فيقول: «إذن فالقضية قضية التعريب الكامل المطلق وهو هدف إستراتيجي لابد من تحقيقه لأنه ليس لدينا إختيار فنحن مرغمون على السير في هذا الطريق».

ترى هل ستجعل هذه التصريحات حدا للجدال حول التعريب؟ هل سيلقي خصومه السلاح؟ لنؤجل الجواب إلى حين الإنتهاء من عرض معطيات المرحلة الثانية من تطور السياسة التعليمية في الجزائر، حسب التحقيب الذي اخترناه.

— 4 —

تتزامن المرحلة الثانية مع المخطط الرباعي الأول 70 ـ 1973. وقد عني هذا المخطط بقضية تعميم التعليم أكثر من عنايته بالقضايا التربوية الأخرى. وهكذا نص هذا المخطط على قبول جميع الأطفال الذين ولدوا سنة 1962 وبلغوا ست سنوات من عمرهم وتقدموا للتسجيل في المدارس. أما البالغون منهم ثماني سنوات فإن

تسجيلهم بالمدارس سيكون إجباريا. وهكذا سيتم حسب توقعات المخطط تمدرس جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 15 سنة عام 1978 وبذلك يكون جيل الاستقلال داخلا في المدارس بأجمعه. إن هذا يعني أن حجم الإبتدائي سيبلغ 2.620.000 سنة 1973، سنة نهاية المخطط وبذلك ترتفع نسبة التمدرس إلى 76٪ في صفوف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 14 سنة. أما الثانوي فيقول عنه المخطط أنه سيستقبل سنويا 40٪ من تلامذة السنة النهائية الإبتدائية وبذلك يرتفع حجمه إلى 420.000 تلميذ سنة 1973 كما سيرتفع حجم التعليم العالي في السنة نفسها إلى 27.000 طالب (مقابل 9.700 سنة 1969)، وألح المخطط بصورة خاصة على أهمية التعليم التقني وتوجيه التلاميذ إليه بأعداد متزايدة. ومن أجل تحقيق ذلك نص المخطط على بناء 4.000 حجرة دراسية و 2.000 مسكن سنويا وتكوين 24.000 معلم خلال مدة المخطط لمواجهة المتطلبات الجديدة وتحقيق جزأرة المناصب التي يشغلها المعلمون الأجانب، كم نص المخطط على تكوين 8.000 أستاذ للإعدادي و 1.000 أستاذ للثانوي.

وفي أطار تحقيق طموحات هذا المخطط تقرر توحيد التعليم الإعدادي ليكون مستقلا بنفسه وقادرا على إستقبال جميع التلاميذ الناجحين في الإنتقال من الإبتدائي إلى الثانوي على أن يكون الإنتقال من سنة إعدادية إلى أخرى بنسبة 85٪ ومن السنة الأخيرة الإعدادية (الثالثة) إلى الأولى ثانوي بنسبة 70٪، كما تقرر تحويل مدارس التعليم التقني إلى إعداديات متعددة التقنيات تتألف من مرحلتين تدوم الأولى منهما سنتين وتدوم الثانية سنتين أو ثلاثا، وقد شرع في عملية التحويل هذه، تدريجيا، إبتداء من أكتوبر 1971.

هل تحققت طموحات هذا المخطط؟

لم تتحقق بصورة كاملة. لقد إرتفع حجم الإبتدائي في السنة الأخيرة من المخطط (72 ـ 1973) إلى 2.206.893 تلميذ في التعليم الحكومي (مقابل 2.620.000 المقررة في المخطط. وكان هناك 31.853 تلميذا في التعليم الخاص و 6.098 في مدارس البعثات. وبذلك بلغت نسبة التمدرس 66،51٪ (بدل 76 المقررة) وبلغ عدد المعلمين الإجمالي 51.461 معلما منهم 47.459 جزائريا أي بنسبة 92،22٪، وكانت نسبة المعربين من مجموع المعلمين 68،63٪. أما الثانوي

فقد بلغ مجمل اعداده 380.000 تلميذ (مقابل 420.000 المقررة في المخطط) وكانوا موزعين كما يلي: 185.536 تلميذا في الإعدادي المزدوج و 69.220 في الإعدادي المعرب و 36.453 في التعليم التقني و 13.352 في المدارس متعددة التقنيات و 11.701 في المدارس الزراعية ونحو 63.000 في الثانوي. وإذا كانت نسبة الجزأرة قد إرتفعت في الإبتدائي إلى 92٪ كما ذكرنا فإنها ظلت دون هذه النسبة بكثير في الإعدادي والثانوي حيث إزداد عدد الأساتذة الوافدين من المشرق العربي بسبب المضي قدما في سياسة التعريب.

أما من ناحية «الكيف» فقد ظل الفرق كبيرا بين نسبة التمدرس في صفوف البنين ونسبتها في صفوف البنات كما ظلت الفوارق بين الجهات قائمة ومتفاوتة. هذا من جهة ومن جهة أخرى بقيت نسبة التكرار مرتفعة. ففي سنة 1972 بلغ مجموع الأطفال الذين كرروا السنة في الإبتدائي 252.355 وفي الإعدادي 8.438 وفي التقني 2.510 وفي الثانوي الطويل 4.516 تلميذا. أما الإنقطاع عن الدراسة قبل إتمام السلك فقد تراوحت نسبته في الإبتدائي ما بين 20٪ و 30٪ مما أدى إلى إرتفاع تكلفة التلميذ في الإبتدائي فبلغت تسع سنوات تلمذة بدل 6 سنوات القانونية. على أن المشكلة الكبيرة التي أخذت تقلق المسؤولين هي مشكلة الأعداد الكبيرة المتزايدة من المراهقين الذين يغادرون المدرسة الإبتدائية وعمرهم 14سنة دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الإعدادي، وفي نفس الوقت لايسمح القانون بتشغيلهم ما داموا لم يبلغوا 17 سنة، الشيء الذي يعني أن مصيرهم الحتمي هو الشارع، وقد قدر عددهم في السنة الأخيرة من المخطط (1973) بما لا يقل عن 1.000.000 مراهق.

هذا ومن الإجراءات التي اتخذت خلال فترة المخطط الحاق مدارس التعليم الديني التي كانت تشرف عليها وزارة الأوقاف بالتعليم العمومي مما جعل حجم تلامذتها يقفز من 908 تلميذا سنة 1963 إلى 23.807 تلميذا سنة 1973. وبذلك أصبح التعليم الحكومي في الجزائر ثلاثة أنواع: عصري مزدوج، وعصري معرب، وعصري ديني، ويمتد كل من هذه الأصناف عبر مراحل التعليم الثلاثة الإبتدائي والثانوي والعالي. هذا من جهة ومن جهة أخرى انشئت «المعاهد التكنولوجية لتكوين الأطر» سنة 1970 وكان المخطط قد نص على تأسيس 50

معهدا لتكوين الاطر المتوسطة والعليا، بما في ذلك رجال التعليم. . وقد حددت مدة تكوين المعلمين في سنتين ومدة تكوين أساتذة الإعدادي في ثلاث سنوات. على أن عطاء هذه المعاهد لن يبدأ في الظهور بشكل ملموس إلا بعد فترة المخطط الذي نحن بصدده (كونت هذه المعاهد ما بين 1970 و 1980 : من المعلمين 15.407 ومن المعلمين المساعدين 36.856 ومن أساتذة التعليم الإعدادي 27.940).

وعلى مستوى التعريب تم خلال فترة المخطط تعريب السنتين الإبتدائيتين الثالثة والرابعة بجعل المواد العلمية تدرس بالعربية والإحتفاظ بالفرنسية كلغة أجنبية وبحصة عشر ساعات في الأسبوع (مقابل 14 ساعة للعربية والمواد الأخرى). أما السنتان الخامسة والسادسة فقد بقيت المواد العلمية تدرس فيها بالفرنسية، كما توبع العمل بالتعريب النقطي على مستوى الإعدادي والثانوي. وهكذا تم تعريب ثلث أقسام السنة الأولى الإعدادية والإحتفاظ فيها بالفرنسية كلغة فقط كما تم تعريب ثلث الأقسام العلمية في السنة الأولى الثانوية واحتفظ بالفرنسية كلغة أجنبية أولى إلى جانب لغة أجنبية ثانية. كما عرب ثلث المواد المدروسة في السنتين الخامسة والسادسة في بعض المؤسسات الإبتدائية. . .

لقد أخذ تعريب التعليم إذن يشق طريقه. ولكن هل إمتد إلى الادارة والحياة العامة هل طبق القرار الذي أصدره الرئيس الراحل بومدين والقاضي باشتراط المعرفة بالعربية في كل توظيف جديد.

سؤال يجيب عنه محمد الشريف مساعدية وكان يومئذ مسؤول التوجيه والإعلام في حزب جبهة التحرير. يقول في سياق إستجواب أجرته معه مجلة الأصالة الجزائرية سنة 1974 ما نصه: «. . . فعندما صدرت هذه الوثيقة (القرار المذكور) ظن الجميع أن التعريب قد تم وأن المسألة لم تعد سوى قضية وقت ثم ينتهي كل شيء. وكان من الممكن أن يكون الأمر كذلك لو كانت الأجهزة المكلفة بالتنفيذ تعرف بأن إسترجاع مكانة اللغة العربية مطلب شعبي وإن إرادة القيادة الثورية تلتقي مع الإرادة الشعبية حول هذه النقطة، ولكن الأجهزة لم تكن كذلك مع الأسف. ولذلك، وبعد مرور خمس سنوات، فإن المرسوم لم ينفذ حتى بكيفية جزئية، والأسباب إذا بحثنا عنها واضحة للغاية وهي في نظرنا كالآتي: 1) إن الأطر المسؤولة عن التنفيذ كلها مفرنسة أو شبه مفرنسة لم تعمل في عقولها بذور الثورة الثقافية بحيث غلب عليها

الإعتقاد بأن عملية التعريب هذه موجهة ضدهم لذلك يتحتم عليهم أن يتصدوا لها ففعلوا. . . 2) إن بعض الأجهزة لم تقم بواجبها. . . فهناك مصالح بأكملها كان ينبغي أن تعرب كالأحوال المدنية والبريد والمواصلات وغيرها من المصالح التي لها إتصال مباشر بالجماهير الشعبية التي لا تعرف غير العربية. . . لكننا مع الأسف شاهدنا، بدلا من ذلك، إسراعا في السير نحو فرنسة حتى ما كان معربا. 3) إن البلديات والولايات والدوائر لم تقم بواجبها فبي تعريب اللافتات والواجهات في الشوارع والطرقات...4)إن الوظيف العمومي لم يساعد على خلق جو من الجدية حول هذا المرسوم، وكان بإمكانه أن يفعل ذلك بمراجعة ترتيب الموظفين مهما كانت مستوياتهم وفقا لتقدمهم في معرفة اللغة الوطنية. 5) إصدار قرارات وزارية تتنافي مع المرسوم وتشجع الموظفين والإطارات بالخصوص على عدم أخذه بعين الإعتبار، وللتدليل على ذلك نذكر القرار الصادر عن وزارتي التعليم الإبتدائي والثانوي والداخلية بتاريخ 21 مارس سنة 1973».

— 5 —

تتميز المرحلة الثالثة (74 ـ 1979) من تطور السياسة التعليمية في الجزائر بصدور قرارات على درجة كبيرة من الأهمية، سواء على صعيد إعادة هيكلة التعليم أو على صعيد قضية التعريب. وإذا كانت هذه المرحلة تتزامن مع المخطط الرباعي الثاني 74 ـ 1977 فإن القرارات «الحاسمة» قد صدرت سنة 1976 خارج نصوص المخطط وتوقعاته. ذلك أنه في فبراير من عام 1975 أقر مجلس الثورة الجزائرية مشروع إصلاح للتعليم يهدف إلى هيكلة التعليم الإبتدائي والثانوي بصورة «جذرية»، وكان من المنتظر أن ينطلق العمل بهذا الإصلاح في السنة نفسها ليتم تنفيذه كاملا مع نهاية سنة 1985.

لقد استعاد مشروع هذا الإصلاح المباديء الأربعة التي أقرت منذ 1962 فأكد على ضرورة التعريب مع الإعداد للوسائل الضرورية لنجاحه غير أنه لم يستبعد تدريس الرياضيات والعلوم بالفرنسية للضرورة، كما أكد على دمقرطة التعليم بإتاحة الفرصة للطفل كي يتابع دراسته إلى الحد الذي تخوله له قدراته الفردية، ملحا في

هذا الصدد على القضاء على النخبوية وعلى الإهتمام بالمعوقين. كما أكد الإصلاح على إعطاء العناية الكبرى للعلوم والتكنولوجيا وربط التعليم بالمحيط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي بصورة يصبح معها مندمجا في الحياة العامة مبنيا على المواءمة بين التربية والتكوين من جهة والعمل والتشغيل من جهة أخرى. واهتم المشروع كذلك بمدارس الحضانة ورياض الأطفال وأسند الوصاية التربوية عليها إلى وزارة التعليم جاعلا من التعليم مستويات أربعة: التحضيري أو الحضانة، الأساسي أو الإبتدائي، الثانوي، العالي.

وبخصوص إعادة هيكلة التعليم الإبتدائي والثانوي نص الإصلاح على إنشاء مدرسة أساسية إلزامية من تسع سنوات تشكل «الحجر الأساس لبناء التعليم الجديد» وتكون التربية فيها «عامة بوليتكنيكية» (= متعددة التقنيات)، ويتفرع عنها تعليم ثانوي عام وتعليم مهني: أما التعليم الثانوي العام فينقسم قسمين: قسم يحتفظ بطابعه العام ويهيء التلميذ للباكالوريا، وقسم متخصص يعمل بالإضافة إلى ذلك على إعطاء «تكوين متخصص» يسمح للتلميذ بالتوجه نحو الإختصاصات العالية. أما التعليم المهني فيتفرع بدوره إلى فرعين: فرع قصير مدته سنتان ويهدف إلى تكوين العمال المؤهلين وأصحاب المهن عامة، وفرع طويل مدته ثلاث سنوات ويرمي إلى تكوين الأطر المتوسطة. ونص الإصلاح كذلك على الاستغناء عن إمتحان الدخول إلى الإعدادي والإنتقال إنتقالاً عاديا بقرار من لجنة خاصة تشكل في كل دائرة على أن لا يقل الإنتقال عن 80٪ من تلامذة السنة الأخيرة من التعليم الأساسي.

بدأ تطبيق الإصلاح بصورة تجريبية في أكتوبر 1975 بإنشاء المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات، في خمس مؤسسات. وقد قسمت السنوات التسع إلى ثلاث مراحل: مرحلة التكوين الأساسي، مرحلة الإيقاظ العلمي، مرحلة التوجيه. وفي السنة الموالية 1976 بدأ تعميم التجربة بصورة موسعة أكثر وذلك مع صدور النصوص التي تجعل المدرسة الأساسية مرحلة إلزامية. والواقع أن سنة 1976 تسجل «مرحلة حاسمة في تطور نظام التعليم بالجزائر» بحيث يمكن القول «أن المدرسة الجزائرية قد ولدت سنة 76 ـ 1977 بعد تطور دام أكثر من عشر سنين». وبالإضافة إلى صدور النصوص التطبيقية للإصلاح تم في السنة نفسها تأميم التعليم الحر المؤدى عنه وإدماجه في التعليم الحكومي بهدف «القضاء على النخبوية».

هذا على صعيد إعادة هيكلة التعليم أما على صعيد ما جد من تطورات بخصوص قضية التعريب فتجب الإشارة أولا إلى إنعقاد «الندوة الوطنية الأولى للتعريب» (14/17 مايو 1975) التي أقرت مخططا يقضي «بتحقيق التعريب الشامل» في التعليم والإدارة والمحيط الإجتماعي والثقافة والإعلام. وقد حسم الرئيس الراحل هواري بومدين الموقف من قضية التعريب في خطاب إفتتاح الندوة فقال: «. . . ويجب أن يكون واضحا باديء ذي بدء أننا لا نجتمع اليوم لمناقشة مبدأ التعريب فذلك أمر مفروغ منه ولا نقاش مطلقا حول المبدأ. . . وإذا كان هناك من كانوا بالأمس ضحية أوضاع تاريخية شاذة فلا عذر اليوم لأي أحد لأن القضية أصبحت قضية كرامة، واللغة العربية هي جزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية التي لن تكتمل إلا باسترجاع أحد مقوماتها الرئيسية وهي اللغة العربية» ثم أضاف: «إن هناك نقطة أخرى يجب أن تكون واضحة وهي أنه لا مجال للمقارنة أو المفاضلة بين اللغة العربية وأية لغة أخرى، فرنسية كانت أو إنجليزية، لأن الفرنسية كانت وستبقى، مثلما بقيت في ظل الإستعمار، لغة أجنبية لا لغة للجماهير الشعبية، وإن مالم يتمكن المستعمر من تحقيقه بالأمس بالسلاح لن يتحقق بأي حال من الأحوال على أيدي أبناء الشهداء».

ويأتي «الميثاق الوطني» الذي صادق عليه الشعب الجزائري في إستفتاء 27 يونيه 1976 والذي يعتبر «المصدر الأساسي للتشريع في الجزائر المعبر عن إيديولوجية الثورة الجزائرية» يأتي ليؤكد إختيار التعريب تأكيدا نهائيا. لقد نص بالحرف الواحد على مايلي: «إن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها. ولهذا فإن تعميم استعمال اللغة العربية وإتقانها، كوسيلة عمل خلاقة، يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن مظاهر الثقافة، وعن الإيديولوجيا. وإن الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعبير عن إرادتها الوطنية، بالأداة المشروعة، الأصيلة والمحكمة التجهيز، ستساهم في إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل وتستفيد في الوقت نفسه، عن دراية، من مكتسباتها وخبراتها. إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج» ثم يضيف الميثاق

الوطني الجزائري) «إن التعريب المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتأ يحقق من يوم لآخر تقدما مرموقا في الجزائر ويسمح لقطاعات واسعة، خاصة ضمن الشباب أن تكتشف نفسها من خلال ممارستها للغة الوطنية، هذا يعني موضوعيا مكسبا واسع المدى، بقطع النظر عن ميزته المشروعة، ذلك أنه يشكل عمليا إجابة لأحد المطامح الاساسية التي كان يصبو إليها الشعب الجزائري أثناء الاحتلال الأجنبي، كما يشكل في الوقت نفسه محيطا ثقافيا ونفسيا حقيقيا من شأنه أن يساعد على إعداد جهاز الدولة والحزب والأجهزة الرسمية والمؤسسات الاقتصادية لتعرب بالفعل أكثر فأكثر مصالحها وذلك بما تتخذه من تدابير ملائمة. ومن هنا وبمساعدة مبادرات القيادة الثورية، الرامية إلى التعجيل بالإنجاز المنهجي لهذا المشروع العظيم يتجسد توحيد استعمال اللغة نفسها في العمل والتعليم والثقافة وهذا هو الهدف الذي يتطابق، ضمن أهداف أخرى، مع استرجاع جميع المقومات التاريخية للأمة الجزائرية».

كان ذلك عن القرارات التي اتخذت خلال المرحلة التي نحن بصددها في مجال إعادة هيكلة نظام التعليم والحسم في النقاش حول التعريب. أما المنجزات التي تحققت في المرحلة نفسها فلم تكن دائما في مستوى الطموحات. أجل لقد عرفت اعداد التلاميذ في الإبتدائي والثانوي والعالي زيادات مهمة، غير أن مشكل «الكيف» بقيت قائمة، بل لربما إزدادت إستفحالا. والمعطيات التالية توضح هذه المفارقة.

لقد إرتفع عدد تلاميذ الإبتدائي سنة 78 ـ 1979 فبلغ 2.972.242 تلميذا (مقابل 2.206.873 سنة 72 ـ 1973) وبلغ عدد تلاميذ الإعدادي 308.725 تلميذا في الاقسام المعربة و 553.957 في الاقسام المزدوجة أي 862.682 تلميذا في المجموع (مقابل 380.000 سنة 72 ـ 1973). أما المرحلة الثانوية فقد قارب عدد تلاميذها 180.000 تلميذ بينما إرتفع حجم التعليم العالي إلى 70.000 طالب. ومع أن ميزانية التعليم قد إرتفعت إرتفاعا كبيرا إذ بلغت 11٪ من الدخل القومي الإجمالي الخام فإن 50٪ من البنايات التي نص عليها المخطط الرباعي الثاني 74 ـ 1977 لم يتم إنجازها فوقع اللجوء إلى الاستعمال المضاعف للحجرات والقاعات مع تكريس التناوب علاوة على إكتظاظ الفصول (70 تلميذ للفصل الواحد). وبدا واضحا أن الزيادة الديموغرافية تمتص مجهود الحكومة

امتصاصا، فقد كشف إحصاء عام 1977 عن أن 54٪ من السكان تقل أعمارهم عن 18 سنة، وأن 25٪ لا تتجاوز أعمارهم 5 سنوات. وهذا الوضع جعل نسبة التمدرس لا ترتفع إلا لتنخفض وهكذا نزلت إلى 6، 70٪ سنة 78 ـ 1979 بعد أن بلغت في السنة السابقة لها 6، 71٪، كما يقي الفارق بين البنين والبنات قائما متسعا: فبينما بلغت نسبة التمدرس في صفوف البنين 50، 80٪ بقيت في حدود 60٪ في صفوف البنات وتنزل هذه النسبة إلى 31٪ في بعض الولايات. أما ظاهرة تكرار السنة فظلت بدورها مستفحلة: لقد بلغ عددالتلاميذ المعيدين للسنة 922. 391 في الإبتدائي سنة 78 ـ 1979 أي بنسبة 18، 13٪ (وهي نسبة مرتفعة في تعليم جماهيري يعمل للكم أكثر ما يعمل للكيف) كما بقيت نسبة المعلمين المؤهلين منخفضة إذ لم تتجاوز 72، 24٪ أما الباقي فهم إما مساعدون وهم الأكثرية 15، 63٪ واما ممرنون 60، 8٪.

وظهر خلال هذه الفترة مشكل الاستاذية في التعليم الثانوي «فالعمليات الشاملة والمتناسقة في تكوين الأساتذة والمكونين لم تتم في ميعادها بل ظلت معدومة أو تكاد» وهكذا «ظلت المدرسة العليا في الجزائر العاصمة المركز الوحيد المكون لهذه الفئة، تتخرج منه كل سنة دفعات غير كافية في بعض المواد»، أما «الرياضيات والعلوم الفيزيائية والعلوم الطبيعية باللغة العربية فكانت لا وجود لها في هذا المركز ولا في الجامعة». ولتلاقي هذا النقص فتحت شعب لتكوين الأساتذة في هذه المواد باحد المعاهد التكنولوجية، غير أن تلك الشعب لم تعمر طويلا فقد تلاشت بعد سنين وألحقت بالجامعة.

وبالإضافة إلى هذا النقص في التكوين كانت هناك ظاهرة الانسحاب من التعليم من جانب الأساتذة الجزائريين أنفسهم. والواقع أن «الشيء الذي زاد في حدة وتعقيد الوضعية السالفة الذكر هو أن الموظفين الجزائريين في هذا السلك غير القانعين بحظهم كانوا ستقيلون أو يتخلون عن مناصبهم» فقد غادر التعليم الإبتدائي 240. 5 معلما سنة 1974 وانتسبوا إلى وظائف أخرى وتخلى 118 أستاذا جزائريا من أساتذة التعليم الثانوي عن مناصبهم للإلتحاق بمناصب أخرى في نفس السنة، وهو ما يشكل 50٪ من عدد المتخرجين من المدرسة العليا بالجزائر العاصمة، هؤلاء الذين بلغ عددهم 252 متخرجا والذين لم يلتحق المكونون منهم باللغة

الفرنسية بمناصبهم رغم أنهم كانوا قد وقعوا إلتزاما بالعمل في التعليم إلا أنهم عندما تخرجوا أخذوا «يفرضون رغبات تصعب تلبيتها لأنها كانت لا تقع سوى على مؤسسات العواصم الكبرى والجامعية منها بالأخص»، وهكذا لم ينصب سنة 1976 سوى 42 أستاذا فقط من بين 161 ستخرج من المدرسة العليا في اللغة العربية. و «من الأسباب التي دفعت خريجي الجامعة «لى رفض المناصب المقترحة عليهم تعيينهم داخل الوطن وانعدام السكن وضعف الأجهزة. . . واكتظاظ الاقسام بحيث يضم، أحيانا، القسم الواحد 60 طالبا فأكثر وحتى في القسم الذي يحضر لشهادة الباكالوريا». و «لم يكن عدم الإستقرار معروفا عند الجزائريين فحسب، بل لوحظ كذلك عند الأجانب المتعاونين والاحرار بحيث كان عدد منهم يفسخ التعاقد دون سابق إعلام أو مبرر. . . فاضطرت بلادنا إلى توظيف كل من قدم ملفا مقبولا واحيانا حتى لو لم يسبق له أن مارس التعليم، سواء في نطاق التعاون أو نطاق التعاقد الحر. وهكذا أصبحت، في سنة 1976 ـ 1977، مؤسساتنا تجمع ممثلي أربعين جنسية». «ومن أجل استدراك هذه النقائص في كمية الأساتذة صدر سنة 1978 مرسومان يتعلق الأول بالسماح لموظفي القطاعات المختلفة بأن يقوموا بحصص تدريسية كعمل إضافي، ويتعلق الثاني بالتوظيف الجزئي في المؤسسات التعليمية».

— 6 —

إذا كان مشروع الاصلاح الذي تبلور عام 1973 لم تصدر نصوصه إلا في سنة 1976 فإن تطبيقه الفعلي والشامل لم يبدأ إلا في أكتوبر 1980، وبذلك دشنت المرحلة الأخيرة من تطور السياسة التعليمية في الجزائر المستقلة، مرحلة 1980 ـ 1985. والواقع أن الشروع في تطبيق ذلك الإصلاح في التاريخ المذكور لم يأت صدفة، بل لقد كان بقرار سياسي حازم، جاء بعد سنوات من التلكؤ والمماطلة، قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الجزائرية الصادر في 30 ديسمبر 1979 والذي يعتبر منذ صدوره المرجعية الأساسية للسياسة التعليمية في الجزائر خلال الثمانينات. ونظرا لأهمية هذا القرار نقتطف منه المعطيات التالية:

لاحظت اللجنة المركزية في بيانها «إن مسار الخطة (= التعليمية) لم يكن دقيقا في وضع استراتيجية شاملة لكل الجوانب المختلفة، ولم تكن التقديرات مضبوطة بشكل علمي بين الإمكانيات المتاحة وبين النتائج المحصلة والاهداف المرسومة لتنمية الحاجات الأساسية للبلاد» وبعد أن تعرض البيان إلى نقائص أخرى إنتقل إلى طرح مشكلة المستوى فلاحظ أن «هذا ما إدى بالمدرسة إلى إتباع نظام الدوامين لمضاعفة حجم الإستيعاب لكل المنشآت المدرسية وما صاحب ذلك من إضطراب في توقيت المعلمين والتلاميذ على السواء وأصبحت الفصول مكتظة باعداد تتجاوز قدرتها في أغلب المدن واختلت الطرائق التربوية فكانت النتيجة ضعف المستوى وتعرض الكثير من التلاميذ للتسرب». وبعد أن حلل بيان اللجنة المركزية حالة التعليم آنذاك قرر جملة من التدابير نذكر منها ما يلي:

بخصوص التعليم الإبتدائي والثانوي قررت اللجنة المركزية «الشروع إبتداء من الموسم الدراسي المقبل (= أكتوبر 1980) في تعميم الإصلاح التربوي الذي أقره الميثاق الوطني وصادق عليه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني وذلك ب:

- تطبيق نظام المدرسة الاساسية بمحتواها المتعدد التقنيات ومدتها ذات التسع سنوات وبلغتها الوطنية لتعليم جميع المواد والتخصصات.

- مواصلة الجهود بطريقة أفقية لتوسيع نسبة القبول بالتعليم المتوسط وإدخال التحسينات الضرورية على البرامج التعليمية والطرائق البيداغوجية بغية الإسراع بتوفير الشروط المساعدة على تعميم هذا الإصلاح.

- إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني في إطار إصلاح التعليم الثانوي والعمل على توسيع مجالاته وتمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية.

- الشروع في تطبيق سياسة محددة في تعليم اللغات الأجنبية تتلاءم مع أهدافنا السياسية واحتياجاتنا الوطنية والعمل على تنويع هذه اللغات حسب القيمة العلمية والمكانة العالمية لها...»

وبخصوص التعليم أوصت اللجنة المركزية ب «ضرورة إعداد برنامج وطني وعملي للتعريب في قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين ضمن المنظور المتكامل لتعريب قطاع الإنتاج والإدارة، ويتم تحقيق ذلك باتخاذ الإجراءات التالية.

- الشروع في جعل اللغة الوطنية لغة المكونين في كل الفروع والمستويات لتحقيق الإنسجام بين القرارات السياسات والتطبيقات الميدانية في مجال تعريب التعليم والتكوين والعمل.

- إعداد برنامج عملي لتمكين المدرسين في قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين من العمل والتعليم باللغة الوطنية...

- إعطاء فعالية لدروس اللغة العربية وتعميمها على كل الأقسام العلمية والطبيعية والصيدلية وغيرها وتحويلها من تدريسها كلغة الى تدريس العلوم بها في شكل وحدات ومقررات داخل المنهاج الدراسي... واعتبارها مادة أساسية وإجبارية في المراقبة والإختبار، ويسري مفعول هذا القرار على كل المعاهد العليا لمختلف الوزارات والشركات.

- القيام بانشاء مركز جامعي للتعريب يقوم أساسا بالتأليف وترجمة الكتب العلمية والجامعية من شتى اللغات ونقلها إلى اللغة العربية...».

لقد شهد الموسم الدراسي 80 - 1981 إذن تطبيق الاصلاح المعد سنة 1973. وهكذا فعلى صعيد إعادة هيكلة النظام التعليمي وتعريبه تم تعميم المدرسة الاساسية ذات التسع سنوات المقسمة إلى ثلاث مستويات تتألف من ثلاث سنوات يتبع المعلمون خلالها تلامذتهم من بداية كل مستوى إلى نهايته ليعودوا بعد ذلك إلى البداية، وهكذا دواليك. والمدرسة الاساسية معربة بالكامل ولا تدرس فيها اللغة الفرنسية إلا ابتداء من السنة الخامسة كلغة أجنبية فقط، وتضاف لغة أجنبية أخرى إبتداء من السنة الثامنة. ومن المنتظر أن تستكمل المدرسة الاساسية هذه سنواتها التسع في بداية الموسم الدراسي 88 - 1989 وبذلك يصبح التعليم الاساسي المرحلة الأولى، بعد الحضانة، في بنية التعليم بالجزائر. ومن الواضح أن المدرسة الاساسية تضم التعليم الابتدائي السابق والتعليم المتوسط أو الاعدادي الذي إختصر الى ثلاث سنوات بدل أربعة.

وينظر الجزائريون إلى المدرسة الاساسية تلك باعتبارها تجسيما لمبدأ «توحيد التعليم»، وصولا إلى توحيد المثقفين الذين كانت تمزقهم ثنائية «معرب» و «مفرنس». وفي هذا الصدد صرح وزير التعليم الجزائري قائلا: «من أهداف المدرسة الاساسية توحيد لغة التعليم، وهذا يعني بالطبع سيادة اللغة الوطنية. وإذا

كانت قد تعايشت في السابق وما تزال لغتان فإن الظروف هي التي فرضت هذا التعايش نتيجة عدم وجود إطارات وقلة التجربة وغيرها من العوامل لكن لا يمكن الاستمرار في هذا التعايش إلى الابد فلابد من خلق تعليم واحد تدرس جميع مواده بلغة واحدة هي اللغة الوطنية. . . وإذا تحدثنا عن التعريب ومكانة اللغة الوطنية واللغات الاجنبية فإن التعريب لا يعني الاستغناء عن اللغات الأجنبية. فالتعريب إذن هو توحيد برامج التعليم التي يتم تدريسها باللغة الوطنية مع تعليم اللغات الاجنبية حسب حاجيات البلاد».

هذا بخصوص المرحلة الاساسية أما بخصوص المرحلة الثانوية فقد شرع في تطبيق الهيكلة الجديدة التي نص عليها الإصلاح، وسبقت الاشارة اليها في الفقرة السابقة، أما بخصوص التعريب فقد تم تعريب المرحلة الاعدادية مع موسم سنة 85 ـ 1986 وبدأ تعريب المرحلة الثانوية بعد ذلك حيث من المنتظر أن يتم تعريبها بحلول سنة 1989 الشيء الذي سيجعل قضية التعريب قضية منتهية على صعيد التعليم الاساسي والتعليم الثانوي.

أما بخصوص التعليم العالي فقد أعيدت هيكلته على أساس «اللامركزية»: وهكذا حولت الكليات الجامعية بمختلف أنواعها إلى معاهد مستقلة (= معهد التاريخ، معهد علم الاجتماع معهد اللغة العربية معهد العلوم القانونية. . . معهد الفيزياء معهد الطب معهد الصيدلة. . . الخ). وهكذدا أصبحت الجامعات الجزائرية (وعددها اليوم 7 علاوة على 17 معهد عالي) عبارة عن عدد من المعاهد المتخصصة المستقلة إداريا وماليا مما جعل إسم «الجامعة» يفقد دلالته المعروفة. هذا من جهة ومن جهة أخرى بدأت عملية تعريب الاقسام المفرنسة في معاهد العلوم الاجتماعية والانسانية، سنة بعد أخرى إبتداء من عام 80 ـ 1981 وتخرج أول فوج معرب من هذه المعاهد بمختلف الجامعات الجزائرية في يونيه 1984. أما معاهد العلوم الدقيقة والتكنولوجيا فما زالت لغة التدريس فيها هي الفرنسية، وقد تقرر تدريس المصطلحات العلمية فيها باللغة العربية وإدخال هذه اللغة كوحدة دراسية على أمل «أن لا يتخرج الطالب سواء كان مهندسا أو طبيبا أو غيره إلا ويكون قادرا على التعبير بكفاءة باللغة العربية في نطاق إختصاصه»، غير أن هذا الامل يبدو أنه

ليس من السهل تحقيقه، فإلى جانب مشكلة تعريب الاساتذة هناك مشكلة الكتب والمراجع التي لا تتوفر باللغة العربية.

كان ذلك عن إعادة هيكلة النظام التعليمي في الجزائر وتعميم تعريبه طبقا لقرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، أما عن تطور اعداد التلاميذ والطلاب فقد أصبحت المدارس الإبتدائية والثانوية الجزائرية تأوي نحو 5.000.000 تلميذ كما تضم الجامعات والمدارس العليا نحو 200.000 طالب الشيء الذي يعني أن ربع سكان الجزائر تلاميذ وطلبة يدرسون. أما نسبة التمدرس فقد تجاوزت عتبة 80٪ كنسبة عامة، غير أن الفروق بين البنين والبنات وبين الجهات ما زالت كبيرة واسعة لم تتغير كثيرا عما تركناها عليه قبل، وما زال المسؤولون الجزائريون يشتكون من كون مدارس التكوين المهني لا تضم الاعداد المطلوبة والمقررة من التلاميذ. كما أن الجزأرة مازالت لم تتحقق بعد على صعيد التعليم الثانوي. وعلى الرغم من أن المخطط الخماسي 80 ـ 1984 قد أكد على أسبقية تكوين الاطر فقدر حاجيات الجزائر الى أساتذة التعليم الثانوي العام، خلال مدته، ب 13.346 أستاذا لتغطية الحاجات المستجدة وتعويض المتعاونين بحيث لن يبقى منهم إلا 1.339 أستاذا سنة 84 ـ 1985 فإن ما أنجز في هذا المجال كان دون هذا الطموح بكثير. لقد كان هناك في السنة الدراسية 83 ـ 1984 بالمدارس الثانوية 7.188 أستاذا أجنبيا من أصل 16.892 أي بنسبة 43،25٪.

ويبقى المشكل العويص مشكل تشغيل المراهقين الذين ينقطعون عن الدراسة بدون تأهيل وعددهم ينمو سنة بعد أخرى ليصبح مساويا أو يكاد لمجموع التلاميذ الملتحقين بالإبتدائي والثانوي. على أن مشكل التشغيل لم يعد مطروحا فقط بالنسبة لهؤلاء الذين لفظتهم المدارس بل لقد أصبح مطروحا وبحدة بالنسبة للخريجين من الجامعات ومعاهد التعليم العالي، هؤلاء الذين قدر عددهم ما بين 80 ـ 1984 بنحو 43.000 خريج. ويجب أن نضيف إلى ذلك إكتظاظ الجامعات بمختلف فروعها، وقد يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن المسجلين في التعليم العالي بلغ عددهم 22.671 سنة 84 ـ 1985. إنها بطالة الخريجين التي تعاني منها الجزائر اليوم مثلها في ذلك مثل تونس والمغرب.

وأخيرا لابد من كلمة حول الوضعية الثقافية «الجديدة» التي قد يكون أسفر عنها هذا التطور الهائل الذي عرفه التعليم في الجزائر: هل تحقق الانسجام وتكافؤ الفرص بين صفوف النخبة الجزائرية الجديدة المتعلمة، هل تقلصت الشقة بين «المفرنسين» و «المعربين»؟

لنترك الكلمة لأحد أساتذة علم الاجتماع بجامعة الجزائر الذي كتب يقول (أكتوبر 1987) ما نصه: «. . . إن النتيجة الأولى للتطور الثقافي الكبير الذي عرفته الجزائر المستقلة يبدو للعيان على مستوى التغيير الذي عرفه دور الجامعة من جراء تغيير مكانتها ضمن المجال الثقافي للمجتمع. فبعد أن كانت النواة الاساسية للعمل الثقافي الوطني قبل الاستقلال وفي سنواته الأولى لم تصبح الآن إلا جهازا عاليا للتكوين يحاول قدر الإمكان تحقيق وظيفة إقتصادية واجتماعية أكثر من أي إدعاء آخر في جمع انتلجنسيا البلاد حولها. فمن المفارقات أن الجامعة، من خلال ديمقراطيتها، قد فقدت هيمنتها الثقافية. . . إن فقدان الهيمنة هذا من النتائج غير المنتظرة، حسب رأينا، لسياسة التعريب التي طبقت إبتداء من السبعينات. . . إن نتائج العملية لم تكن كلها إيجابية. فإن كانت قد حطمت إحتكار النموذج الفرنسي المسيطر من منابع إنتشاره إلا أنها لم تكن قادرة على إنتاج منافس، بحيث أن دعاة التعريب كانوا يستلهمون وسائلهم ومثلهم من البلدان العربية التي بقيت هي الأخرى تابعة لمستعمريها السابقين. إن تملك الجامعة للغة العربية قد أدى إلى إنخفاض في المستوى الثقافي لادائها البداغوجي (التربوي)، وأكثر من ذلك فإن الوضع الجديد لم يقض على الصراعات أو حتى يخفف منها، وهي التي كانت موجودة في الفترة الاستعمارية، بين «النخبة التقليدية» المكونة في المدارس والجامعات العربية (الزيتونة في تونس، القرويين في فاس والأزهر بخاصة) و «النخبة العصرية» المكونة في المنظومة التقليدية الفرنسية بكل مستوياتها. بل الأدهى من ذلك أن هذه النزاعات قد تضخمت وانتشرت في القطاعات الاخرى التي كان تعريبها أكثر بطئاً. وهكذا نجد أن القطاعات الاقتصادية، التي مازالت تسير أساسا باللغة الفرنسية، مازالت رافضة للمتخرجين المعربين وبعيدة كل البعد عن تأثير الجامعة. إن هذا الواقع قد أوجد تقسيما يمكن أن يؤدي إلى تقوقع للمجال الثقافي المعتمد على الجامعة بتقسيمها إلى مجموعتين: الأولى تمثل العلوم الانسانية المعربة والثانية تحتوي على «العلوم الطبيعية»

والمدعوة إلى الإفلات من سيطرة اللغة العربية حتى وإن كان ذلك جزئيا. إذن علوم «وضعية» باللغة الأجنبية وعلوم «معيارية» باللغة العربية. باختصار: مهندسون مفرنسون، وعقائديون معربون... إن شساعة البعد الذي يفرق المجموعتين، والذي دعم أكثر من خلال الصراعات الفئوية (تقسيم إقتصادي واجتماعي مختلف لكل مجموعة) والسياسة الإيديولوجية (شرعية تقنية للمهندس، واجتماعية للطبيب، وأخلاقية للمؤرخ)، إن هذا البعد إذن قد تواصل أكثر من خلال الحياة العلمية التي قوقعت كل مجموعة في قطاعات معينة (الثقافة والتعليم والإعلام للمجموعة الأولى، والصناعة والفلاحة والهياكل القاعدية للثانية)، إن هذه المؤازرة تمنع، أو على الأقل تعرقل، كل إمكانية للحوار الجدلي، فكل مجموعة تنتشر حسب منطقها الخاص وانطلاقا من مبدأ النفي للآخر، فالمعيارية المتكررة للمجموعة الأولى تتلامس من دون لقاء، اللهم إلا في مواجهة براغماتية الثانية، ربما.

وبعد ألسنا هنا سنة 1987 بصدد التنظير لواقع سبق أن عبر عنه الحدس الشعبي عام 1964 بتلك القولة التي سبق أن أوردناها والتي تقول: «الفرنسية لغة الخبز والعربية لغةَ الكلام»، إنها الحياة العامة وبنيات المجتمع ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص التي لم تعرّب بعد، ليس في الجزائر وحسب بل في بلدان المغرب العربي عموما.